الغلاف

العراق
جدل الكتلة الكبرى
حلفاء إيران في مأزق

تزداد الخلافات على الساحة العراقية، فبعد الجدل الذي شهدته الجلسة الأولى للبرلمان الأحد، تتركز المواجهة الراهنة على حسم «الكتلة الكبرى» التي يحق لها تسمية مرشح لتشكيل الحكومة، مع محاولة القوى الحليفة لإيران الالتفاف على تصدّر التيار الصدري لمقاعد البرلمان

بغداد ـ عادل النواب
أكثم سيف الدين

يشي الجدل الذي شهده البرلمان العراقي الجديد، في أولى جلساته التي عُقدت أمس الأول الأحد، بمعركة حامية حول تشكيل الحكومة المقبلة، وهي عملية تنطلق من تحديد الكتلة الكبرى داخل مجلس النواب. هذا الأمر بدا واضحاً من الخلاف الذي وقع خلال جلسة الأحد بين كتلة التيار الصدري وحلفائها من جهة، و«الإطار التنسيقي» الذي يضم القوى الحليفة لإيران من جهة أخرى، حول الجهة التي تمتلك «الكتلة الكبرى»، ففي حين تصر الكتلة الصدرية على أنها صاحبة الصدارة في البرلمان، سعى «الإطار التنسيقي» للالتفاف على ذلك عبر تقديم أسماء 88 نائباً قال إنهم يشكلون كتلته التي تخطى بصدارة البرلمان، ما يعني أنها من يحق لها تسمية رئيس الحكومة المقبل. وإزاء تأكيدات بعدم قانونية إعلان الإطار أنه صاحب الكتلة الكبرى، تزداد أزمة حلفاء إيران في العراق عمقاً، فبعدما خسروا الانتخابات البرلمانية التي جرت في العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ثم فشلوا في تغيير نتائجها عبر الطعون، وتعرضوا لضربة بانتخاب رئيس برلمان من دون موافقتهم الأحد، يجدون محاولتهم لتأليف الكتلة الكبرى في البرلمان غير مضمونة النتائج، بل أقرب إلى الساقطة.

وبعد خلافات ومشادات خلال الجلسة الأولى للبرلمان، أمس الأول الأحد، وتعرض رئيس السن محمود المشهداني إلى الاعتداء، نقل على إثره إلى المستشفى، ترأس الجلسة خالد الدراجي وتم انتخاب محمد الحلبوسي رئيساً لولاية جديدة، ومرشح التيار الصدري حاكم الزاملي نائباً أول له، ومرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني، شاخوان عبد الله، نائباً ثانياً.

لكنّ الجدل استمر بعد الجلسة، مع إصرار «الإطار التنسيقي» على أنه الكتلة الكبرى بـ88 نائباً، بعد تقديمه طلباً خلال الجلسة لذلك. وبحسب الوثيقة التي قدّمها الإطار، فإن تحالفه يضم ائتلاف «دولة القانون» بـ33 مقعداً، و«الفتح» بـ18 مقعداً، و«العراق المستقل» بـ10 مقاعد، و«قوى الدولة الوطنية» بـ6 مقاعد، و«العقد الوطني» بـ4 مقاعد، إضافة إلى مقاعد أخرى لكتل عديدة ونواب مستقلين. في المقابل، يعتبر التيار الصدري نفسه الكتلة الكبرى، سواء ككتلة منفردة إذ يحظى بـ74 مقعداً، وهو عدد أكبر من جميع مقاعد كتل الإطار منفردة، أو ككتلة متحالفة مع «عزم» و«تقدم» والقوى الكردية. وبدأ صراع «الكتلة الكبرى» بعد انتخابات 2010، التي فاز فيها «ائتلاف الوطنية» بزعامة إياد علاوي بحصوله على 91 مقعداً، تلاه تحالف «دولة القانون» بزعامة نوري المالكي والذي حصل على 89 مقعداً. إلا أن المالكي شكّل مع قوى أخرى «التحالف الوطني»، ليتفوق على كتلة علاوي، ويحصل على رئاسة الحكومة، مستنداً إلى فتوى من المحكمة الاتحادية بذلك، والتي اعتبرت أنّ «تعبير الكتلة البرلمانية الأكثر عدداً يعني إما الكتلة التي تكونت بعد الانتخابات من خلال قائمة انتخابية واحدة، بعدما دخلت الانتخابات باسم ورقم معينين، وإما الكتلة التي تجمعت من قائمتين أو أكثر من القوائم الانتخابية التي دخلت الانتخابات بأسماء وأرقام مختلفة، ثم تكتل في كتلة واحدة في مجلس النواب».

واستمر هذا التفسير حتى إقرار البرلمان قانون الانتخابات في عام 2020، والذي نصت المادة 45 منه، على أنّه لا يحق لأيّ نائب أو حزب أو كتلة مسجلة ضمن قائمة مفتوحة فائزة بالانتخابات الانتقال إلى ائتلاف أو حزب أو كتلة أو قائمة أخرى إلا بعد تشكيل الحكومة.

وإزاء الفوضى في جلسة الأحد حول «الكتلة الكبرى»، تحرك «الإطار التنسيقي» باتجاه المحكمة الاتحادية، وقدّم شكوى لاعتبار الجلسة «غير قانونية». ويسعى الإطار لتفسير المادة الدستورية على اعتبار أنه أول كتلة قدّمت قائمة بأسماء نوابها إلى رئاسة البرلمان ككتلة كبرى. ويريد اعتماد ذات التفسير لعام 2010، باعتبار أنّ النص الدستوري لم يتغير، وأنّه لا يمكن لقانون الانتخابات أن ينقض نصاً دستورياً.

وفي هذا السياق، قال النائب عن «دولة القانون» محمد الصيهود، لـ«العربي الجديد»، إن «ما حصل في الجلسة الأولى الجلسة «غير قانونية». ويسعى الإطار لتفسير المادة الدستورية على اعتبار أنه أول كتلة قدّمت قائمة بأسماء نوابها إلى رئاسة البرلمان ككتلة كبرى. ويريد اعتماد ذات التفسير لعام 2010، باعتبار أنّ النص الدستوري لم يتغير، وأنّه لا يمكن لقانون الانتخابات أن ينقض نصاً دستورياً.

وفي هذا السياق، قال النائب عن «دولة القانون» محمد الصيهود، لـ«العربي الجديد»، إن «ما حصل في الجلسة الأولى للبرلمان، خرق للدستور وللنظام البرلماني الداخلي، ولم يتم الالتزام بالاتفاقيات السياسية بين القوى السياسية، والتي كانت تؤكد اختيار الرئاسات الثلاث وكل المناصب الأخرى من خلال الاتفاق والتوافق بين كل الأطراف». ولفت الصيهود إلى أن «الفوضى حصلت في مجلس النواب بعد أن قدّم الإطار التنسيقي وثيقة تثبت من خلال تواقيع النواب أنه الكتلة الكبرى داخل البرلمان، وهذا الطلب ما زال موجوداً لدى الأمانة العامة لمجلس النواب». واعتبر أن «العملية السياسية لا يمكن أن تستمر في ظل الفوضى وفرض الأمر الواقع، فهناك التزامات دستورية، كما أن واقع هذه العملية فرض التوافق بين كل الأطراف السياسية بشأن تشكيل الحكومة الجديدة وتسمية الرئاسات». وشدد على أن «الإطار التنسيقي يمتلك ما يكفي من أدلة واضحة على أن جلسة انتخاب هيئة رئاسة البرلمان غير دستورية وحصل فيها الكثير من الخروقات، وسيقدّم شكوى لدى الجهات القضائية المختصة من أجل إعادة عملية انتخاب هيئة الرئاسة خلال الأيام القليلة المقبلة». وتابع: «لن نسمح بتكرار ما حصل في جلسات البرلمان المقبلة المخصصة لاختيار رئيس الجمهورية الجديد، أو رئيس الوزراء الجديد، فهذه الملفات يجب حسمها من خلال الاتفاق والتوافق بين كافة الأطراف السياسية، وخصوصاً داخل البيت السياسي الشيعي». لكنّ مصدراً في الإطار قال لوكالة «فرانس برس» إنّه في حال «قدّم التيار الصدري قائمة منه ومعها تواقيع من الحزب الديمقراطي الكردستاني وكتلة تقدم، سيكونون هم من يرشح رئيس الحكومة». وأضاف «لكن إذا بقي الأمر محصوراً بالبيت الشيعي، فالإطار التنسيقي هو من يرشح رئيس الوزراء المقبل». ووفق المصدر، يتجه «الإطار التنسيقي» إلى تسمية نوري المالكي كمرشحه.

في المقابل، قال القيادي في التيار الصدري رياض المسعودي، إنّ تقديم «الإطار التنسيقي» طلباً لاعتباره الكتلة الكبرى

> يصر «الإطار التنسيقي» على أنه الكتلة الكبرى بـ88 نائباً
>
> قيادي في التيار الصدري: الحكومة لن تكون توافقية

ترشح للرئاسة

أعلن مجلس النواب العراقي، أمس الاثنين، فتح باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، على أن يُنتخب في موعد أقصاه 8 فبراير/ شباط المقبل.

وقال المجلس في بيان إن «على الراغبين بالترشيح ممن تتوافر فيهم الشروط تقديم طلباتهم الى مجلس النواب خلال أيام 11 و12 و13 يناير الحالي». وأوضح شروط الترشح، ومنها الا يكون المرشح من المشمولين بأحكام إجراءات قانون المساءلة والعدالة (اجتثاث حزب البعث) او اي اجراءات تحل محلها.

ترحيب أميركي

رحبت السفارة الأميركية في بغداد، أمس الاثنين، بانتخاب رئيس للبرلمان العراقي ونائبين له، وأعربت في بيان، عن أملها «في أن يشرع قادة العراق ومجلس النواب الجديد بالإسراع في عملية تشكيل حكومة تعمل على حماية الديمقراطية والتصدي للتحديات التي تواجه العراق»، وتابعت: «يحدونا الأمل في أن تعكس الحكومة الجديدة فور تشكيلها إرادة الشعب العراقي وأن تعمل على معالجة تحديات الحوكمة وحقوق الإنسان والأمن والاقتصاد».

الناخب الحلبوسي رئيسا للبرلمان لولاية ثانية (مرتضى السوداني/ الأناضول)

«غير قانوني، فهو قدّم الطلب لرئيس السن، وهذا الطلب يقدّم إلى رئيس البرلمان بعد انتخابه، وهو ما فعلته الكتلة الصدرية» مؤكداً أنّ «الحديث عن جمع الإطار 88 نائباً أمر مبالغ به». ولفت في حديث مع «العربي الجديد» إلى أنّ «ملامح الكتلة الكبرى أصبحت واضحة خلال جلسة انتخاب رئيس البرلمان ونائبيه، فعلى الرغم من مقاطعة الجلسة من بعض الأطراف السياسية، إلا أن النصاب كان مكتملاً، وتم اختيار هيئة الرئاسة بالأغلبية المطلقة». وأكد المسعودي لـ«العربي الجديد» أنّ «الأطراف السياسية التي دعمت وشكلت هيئة رئاسة البرلمان الجديد هي نفسها من ستشكل حكومة الأغلبية». وشدد على أن «الحكومة لن تكون توافقية ولن تكون كل القوى السياسية مشاركة فيها، بل ستكون هناك قوى معارضة، عملها المراقبة والتصحيح من خلال دورها في البرلمان» مضيفاً: «خلال جلسة انتخاب رئيس البرلمان ونائبيه، أظهر التيار الصدري أنه ومن معه من الحلفاء في تحالفي تقدم والعزم والقوى الكردية، أنه الكتلة الكبرى داخل البرلمان، ووفق ذلك تم تقديم الطلب باعتبار الكتلة الصدرية وحلفائها هم الحائزون على أكثر المقاعد في البرلمان». وأشار إلى أنّ «مهلة الـ15 يوماً كافية كافية أيضاً للاتفاق والتوافق على اسم رئيس الوزراء، وحتى تشكيلته الوزارية، بعدما برزت ملامح الكتلة الكبرى، التي يقودها التيار الصدري».

وعن تشكيل الكتلة الكبرى، شرح أستاذ القانون الدستوري في جامعة بغداد، علي العادلي، لـ«العربي الجديد»، أن «قانون الانتخابات تضمّن نصاً واضحاً على أنه لا يمكن تشكيل كتلة إلا بعد تشكيل الحكومة، ما يعني أن الإطار التنسيقي لا يُعد كتلة كبرى، بل إنه مسجل لدى دائرة الأحزاب ومفوضية الانتخابات، ككتل متعددة». وأشار إلى أن «التيار الصدري في كلّ الأحوال سيكون هو الكتلة الكبرى، سواء أكان ككتلة منفردة بـ74 مقعداً، أو ككتلة متحالفة مع عزم وتقدم والقوى الكردية، فهو أكثر عدداً من قوى الإطار مجتمعة».

من جهته، رأى السياسي العراقي انتفاض قنبر، أنّ «التيار الصدري استطاع خلال جلسة انتخاب هيئة رئاسة البرلمان، أن يمرر ما اتفق عليه مع بعض القوى السياسية على الرغم من مقاطعة الكتل الشيعية الأخرى للجلسة». واعتبر في تصريح لـ«العربي الجديد» أنّ «جلسة البرلمان الأولى كشفت الكتلة الكبرى، من دون تقديم أي طلب حول هذا الأمر، فالتيار ومن معه من قوى سنّية وكردية، هم من سيشكل الحكومة العراقية المقبلة».

ويؤكد مختصون في الشأن القانوني، دستورية جلسة الأحد. وقال الخبير في الشأن القانوني طارق حرب، لـ«العربي الجديد»، إنّ «رئاسة البرلمان قبلت النائب الأكبر سناً خالد الدراجي، بعد محمود المشهداني، وفتحت باب الترشيح لمنصب رئيس المجلس وهو إجراء قانوني وسليم، فغياب المشهداني عن الجلسة لأي سبب، جعل من النائب الأكبر سناً بعده في وضع قانوني لرئاسة الجلسة». وأضاف أنّ «النص القانوني يثبت دستورية انتخاب الحلبوسي، وعدم وجود أي خطأ في ذلك».

شرق غرب

لبنان: عون يطلق لقاءات ثنائية تشاورية

بدأ الرئيس اللبناني ميشال عون (الصورة)، اليوم الثلاثاء، لقاءات ثنائية مع عدد من رؤساء الأحزاب والكتل النيابية في البلاد، لبحث مسألة «الحوار الوطني» الذي دعا إلى عقده، والملفات الأساسية التي يطرحها، وهي اللامركزية الإدارية والمالية الموسعة، استراتيجية الدفاع، وخطة التعافي المالي والاقتصادي. وأكد عون أمس، أهمية اللقاء الحواري، مشدداً على ضرورة أن يتخطى الخلافات السياسية البسيطة.

(العربي الجديد)

تونس: «النهضة» تدعو للمشاركة بتظاهرات الجمعة

دعت حركة «النهضة» التونسية، أمس الإثنين، أنصارها إلى المشاركة في التظاهرات المقررة في 14 يناير/ كانون الثاني الحالي (يوم الجمعة المقبل)، بذكرى الثورة التونسية، للاحتجاج على قرارات الرئيس قيس سعيّد واستئثاره بالسلطة. ودعت الحركة «مناضليها وكل القوى الاجتماعية للمشاركة بقوة في التظاهرات»، بحسب بيان نشر على صفحتها في موقع فيسبوك.

(رويترز)

طهران تنتقد «توجهات أحادية» لواشنطن في فيينا

أكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة (الصورة)، أمس الإثنين، أن «ثمة تحديات موضوعية أمام مفاوضات فيينا» النووية الجارية بين إيران والدول الكبرى، مضيفاً أن «التحدي الأهم يتمثل في التوجه الأحادي الأميركي في مسألة رفع العقوبات». وأوضح خطيب زادة، لـ«العربي الجديد»، أن «الإدارة الأميركية لديها ذات التوجه الذي اعتمدته الإدارة السابقة في تحديد العقوبات التي يجب رفعها، وتتصور أن بإمكانها أن تقرر في ذلك بشكل منفرد».

(العربي الجديد)

مصادر إيرانية: السعودية غير متحمسة لجولة خامسة

قالت مصادر إيرانية مطلعة لـ«العربي الجديد»، إن الرياض «تماطل في استئناف الجولة الجديدة من المباحثات» مع طهران، التي أبلغت بغداد استعدادها لإطلاق جولة جديدة. وأضافت المصادر أن إيران على تواصل مباشر مع الحكومة العراقية التي تتوسط بين البلدين، لتحديد موعد للجولة الخامسة من المحادثات، لكن «يبدو أن السعودية غير متحمسة حتى اللحظة».

(العربي الجديد)

اجتماع بين «طالبان» وزعيم جبهة بانشير

أعلنت حركة «طالبان»، أمس الإثنين، أن اجتماعاً عقد بين وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال في أفغانستان، الملا أمير خان متقي، وبين أحمد مسعود، زعيم جبهة بانشير، المعروفة بجبهة المقاومة الوطنية، في طهران. وقال نائب المتحدث باسم «طالبان» بلال كريمي، إن وفد الحركة الذي يزور طهران حالياً برئاسة متقي اجتمع بمسعود، وبحاكم ولاية هرات سابقاً، القيادي في «الجمعية الإسلامية» اسماعيل خان، مضيفاً أن الحركة طمأنتهما إلى أن أفغانستان آمنة ويمكنهما العودة إليها.

(العربي الجديد)

تقرير

«البناء والتطوير» في سورية: حزب جديد من عائلة «قسد»

أمين العاصي، سلام حسن

أضيف إلى المشهد السياسي السوري المضطرب حزب جديد له صبغة قبائلية، تشير المعطيات إلى أن الهدف منه تعزيز سيطرة «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، والكيانات الملحقة بها في الشمال الشرقي من سورية المعروفة بمنطقة شرقي الفرات. وأعلن أمس، الإثنين، في ريف إقليم القامشلي في محافظة الحسكة، أقصى الشمال الشرقي من سورية، عن تأسيس حزب سياسي جديد حمل اسم «البناء والتطوير السوري»، بترأسه محمد قانع حران الشمري، وهو شقيق رافع الشمري، الذي يقود مليشيا محلية ذات طابع قبلي تسمى بـ«قوات حماة الجزيرة». ويعد زعيم «حماة الجزيرة»، والذي يحظى بدعم عسكري من «قسد» وقوات التحالف الدولي، من وجهاء قبيلة شمّر العربية التي تعد من كبريات القبائل في محافظة الحسكة ولها امتداد كبير في عدة مناطق داخل العراق.

وأكد مسؤول المكتب السياسي لـ«البناء والتطوير السوري» ظريف عبيد، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «من أولويات الحزب المشاكل العامة لسكان المنطقة، وترميم الطبقة الوسطى في المجتمع»، وأشار إلى أن الحزب «سيضع يده بيد الإدارة الذاتية»، مضيفاً: «الحزب ذو خلفية سورية وليست عشائرية أو قبلية».

ولكن مصادر مطلعة في الحسكة أكدت لـ«العربي الجديد»، أن الحزب الجديد يهدف إلى تقليص نفوذ حميدي دهام الجربا، شيخ مشايخ قبيلة شمّر، الذي يتزعم ابنه بندر مليشيا تدعى «قوات الصناديد»، وهي من تشكيلات «قسد». إلا أن العلاقة بين الطرفين شابتها الكثير من الخلافات في الآونة الأخيرة بعد رفض الجربا مشاركة قواته في معارك خارج محافظة الحسكة في سياق الحرب التي تشنها «قسد» ضد تنظيم «داعش» بدعم من التحالف الدولي.

ورأت هذه المصادر أن مهمة حران الشمري في طرح نفسه كزعامة بديلة أو منافسة للجربا داخل قبيلة شمّر «صعبة، إن لم تكن مستحيلة»، لأن الأخير «تربطه علاقة جيدة وتاريخية مع عائلة البارزاني التي تحكم إقليم كردستان العراق، ومع المملكة العربية السعودية، ودول خليجية أخرى».

كما بيّنت المصادر أن الجربا ما زال يحتفظ بعلاقات مع النظام السوري، على الرغم من تقلده منصب حاكم الجزيرة أو كانتون القامشلي لدى الإدارة الذاتية ذات الطابع الكردي». كما يحتفظ الجربا أيضاً بعلاقة مع الجانب الروسي، وزار في فبراير/ شباط 2019 قاعدة حميميم الروسية الواقعة في ريف اللاذقية على الساحل السوري. وأكدت المصادر أن «دعم قسد لفصيل حماة الجزيرة، يأتي في سياق كسر احتكار عائلة الجربا للقرار في قبيلة شمّر»، مضيفة: «هذه القبيلة التي يصل عدد أفرادها إلى عدة ملايين في سورية والعراق قادرة على تغيير معطيات عديدة في الشمال الشرقي من سورية».

من جهتها، اعتبرت صحيفة «الوطن» التابعة للنظام أن حزب «البناء والتطوير السوري» تابع لـ«قسد»، واتهمت هذه القوات بمحاولة تقويض نفوذ حميدي دهام الجربا، الذي كان قد أسس عام 2017 حزب «المحافظين الديمقراطيين».

واستفاد الجربا من تجارة النفط على مدى السنوات الماضية، وفق مصادر محلية، أكدت أن «له حصة في بعض الآبار النفطية الموجودة في مناطق نفوذ انتشار قبيلته في مناطق العبرية وتل حميس، ومنطقة المالكية في ريف الحسكة المتاخم للجانب العراقي». وبيّنت هذه المصادر أن هناك تنافساً محلياً بين «قوات حماة الجزيرة» وقوات «الصناديد» على النفوذ في محافظة الحسكة التي تأتي في مقدمة المحافظات لجهة الغنى بالموارد النفطية، حيث تنتشر فيها أكبر حقول وآبار النفط والغاز.

وتسيطر «قوات حماة الجزيرة» منذ مطلع العام الماضي على جزء كبير من الشريط الحدودي بين سورية والعراق، وتنشط في تهريب المحروقات والأغنام إلى شمال العراق، وهو ما يدر عليها مكاسب مادية، ولزعيمها «علاقات جيدة» مع التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، وفق المصادر، التي أشارت إلى أن حران الشمري يعطي رواتب للمنتسبين للميليشيات تصل إلى 100 دولار أميركي لجذب الشبان للتطوع في هذه الميليشيا، بينما رواتب المنتسبين لـ«الصناديد» نحو 50 دولاراً.

وعن ذلك، قال الباحث السياسي في مركز «جسور» للدراسات أنس شواخ، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «قسد تدعم رافع حران الشمري في تأسيس هذا الحزب كما دعمته سابقاً في تأسيس فصيل عسكري».

وراى شواخ، وهو من أبناء منطقة شرقي نهر الفرات، أن «قسد تحاول خلق حالة من الانقسام داخل قبيلة شمّر بشكل خاص والقبائل العربية الأخرى المنتشرة في المناطق الحدودية مع العراق في كل من تل حميس والعبريجية والشدادي»، وتابع: «على الرغم من التبعية التنظيمية لقوات الصناديد إلى قسد، فإنّ الشيخ الجربا وابنه بندر غير راضيين عن حجم القوة والسلطة والاستقلالية التي يتمتع بها هذا الفصيل في محافظة الحسكة».

وبيّن شواخ «أنّ لدى قسد توجّساً دائماً من العلاقات العريقة لهذه العائلة (الجربا) مع عدد من الأطراف المحلية والدولية، وكحكومة إقليم شمال كردستان العراق، والنظام السوري، والسعودية»، وخلص إلى القول: قسد تحاول تحشيد أبناء قبيلة شمّر والقبائل العربية الأخرى في المناطق الحدودية مع العراق ضمن تشكيل عسكري وسياسي جديد يقوم عليه أحد أبناء قبيلة شمّر مضمونيي الولاء لقسد ومن غير أبناء بيت مشيخة قبيلة شمّر التقليدي من آل الجربا، في محاولة منها لتقويض دور هذه العائلة والأجسام التابعة لها (العسكرية: قوات الصناديد، السياسية: حزب المحافظين).

> الهدف من حزب «البناء والتطوير السوري» تعزيز سيطرة «قسد»

متابعة

السودان: وضع أسس الحوار برعاية أممية

الخرطوم ـ عبد الحميد عوض

شدّد مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس البعثة الأممية للسودان، فولكر بيرتس، أمس الإثنين، أن بعثته ستعمل كمسهّل للحوار بين القوى المدنية والمكون العسكري للخروج من الأزمة الراهنة، وليست لديها مقترحات إنما ستترك ذلك للسودانيين. وأضاف بيرتس في مؤتمر صحافي بالخرطوم، أن المرحلة الأولى لمساعي البعثة تتركز على إجراء اتصالات مع كل القوى السياسية للاستماع لآرائهم، وتحديد الأولويات الملحّة، ومن ثم تحديد الكيفية التي تحقق توافقاً في الآراء أو الجلوس على طاولة واحدة إذا رأت الأطراف ذلك. وأشار إلى أنهم سمعوا أصوات السودانيين والسودانيات المطالبة بتحقيق الحكم المدني الديمقراطي، مؤكداً التزام الأمم المتحدة القاطع بدعم تحقيق تلك التطلعات. وأضاف: رأينا عدة مبادرات سودانية جيدة في محاولة للخروج من الأزمة الحالية وصولاً إلى المسار الديمقراطي، ولكن للأسف لم تنجح هذه المبادرات وحان الوقت لإنهاء العنف وحل الأزمة. وقال ممثل الأمم العام، إن الدعوة لأصحاب المصلحة الرئيسيين كافة، من المدنيين والعسكريين بما في ذلك الحركات المسلحة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمجموعات النسائية ولجان المقاومة للمشاركة في العملية السياسية، مشيراً إلى أن هذه المجموعات تمت دعوتها للمشاركة في مشاورات أولية بشكل منفرد. وأفاد بأن «الهدف من إجراء مشاورات منفردة مع المجموعات السياسية والاجتماعية المختلفة ولجان المقاومة، هو الحصول على آرائهم حول القضايا والأجندة للمضي قدماً». وتابع: «نحن مسهلون وميسرون للمشاورات، ستشكل هذه المشاورات الأولية أجندة محادثات غير مباشرة مع جميع الأطراف». وأوضح أن «من المهم التأكيد أن بعثة الأمم المتحدة لم تأتِ بأي مسودة أو مشروع أو رؤية أو اقتراح، ولم تتبنَ مشروعاً لأي جانب، ولم تقدم مشروعاً مسبقاً».

بيرتس خلال مؤتمر صحافي أمس في الخرطوم (الأبرش الشاذلي/ فرانس برس)

ورفض المبعوث الأممي الرد على سؤال عن موقف رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان من جهود البعثة الأممية، لكنه أوضح أن المؤسسة العسكرية والأمنية ليس لديها اعتراض على جهود الأمم المتحدة، وحول صدور بيان من الحزب الشيوعي وتجمع المهنيين وبعض لجان المقاومة على مبادرة البعثة، ذكر بيرتس أن لجان المقاومة أبدت رغبتها في عدم الجلوس مع العسكر، مشيراً إلى أنه لم يطلب منهم ذلك.

بدوره، أعلن رئيس حركة «تحرير السودان» حاكم إقليم دافور مني أركو مناوي، تلقيه دعوة من الأمم المتحدة للمشاركة في الحوار الجديد. واعتبر في بيان أن «لا بديل للحوار إلا الحوار، حتى تستقر الأوضاع بصفة عامة في السودان». وأضاف مناوي: «أكرر للمرة الثانية ضرورة الجلوس إلى طاولة الحوار، وندعو كل القوى السياسية لتغليب صوت العقل والاستجابة للحوار حتى ننعم بالاستقرار والتحول الديمقراطي السلس للسلطة».

وفي السياق، التقى السفير البريطاني بالخرطوم، جايلز ليفر، عضو مجلس السيادة الهادي إدريس وبحث معه الوضع الراهن في البلاد ومبادرة بعثة الأمم المتحدة لدعم الانتقال في السودان والأوضاع في دارفور على ضوء الأحداث التي شهدتها المنطقة. وأعلن السفير دعم بلاده ومساندتها للمبادرة الأممية، مؤكداً أن بريطانيا ستعمل مع شركائها على الصعيدين الإقليمي والدولي، لمساعدة السودانيين للتوصل إلى توافق سياسي يفضي لتشكيل الحكومة وتهيئة البيئة للانتخابات والتحول الديمقراطي. ميدانياً، شهدت مدنية أم درمان، غربي العاصمة السودانية الخرطوم، أمس، موكباً استثنائياً تحت اسم «موكب الراستات، لمناهضة الانقلاب العسكري». والراستات أو الراستافارية هم شريحة شبابية، يميزها شكلها وطريقتها الخاصة في ملبسها وإطالة وتصفيف شعرها على طريقة المغني الجامايكي الراحل بوب مارلي، ولهم مجتمعهم الخاص، ويكن أغلب شبابها محبة للفنان السوداني الراحل محمود عبد العزيز. وأفادت المجموعة في بيان لها أن مواكبها هي مواكب حب وتعافٍ ومقاومة، وأنهم متمسكون بالثورة السودانية وصولاً للمدنية الكاملة والاحتفاء بالتنوع. وأطلقت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين الذين خرجوا تضامناً مع مدينة أم درمان التي شهدت القسم الأكبر من العنف في الأيام الأخيرة. وتمكن المتظاهرون من السير من أم درمان إلى مدينة بحري، لكن أوقفهم سيل من الغاز المسيل للدموع.

وكان عشرات الآلاف من السودانيين، خرجوا أول من أمس الأحد، في مواكب بعدد من المدن لقي فيها اثنان مصرعهما على يد قوات الانقلاب، وبذلك ارتفع العدد الكلي للقتلى إلى 63 شخصاً منذ الانقلاب العسكري، طبقاً لما أكدته لجنة أطباء السودان المركزية. وذكرت اللجنة المؤيدة للحرية الاحتجاجية، أن المتظاهر الآخر توفي بعد إصابته بعبوة غاز مسيل للدموع في رقبته. وأشارت أيضاً إلى إصابة 90 مشاركاً آخر، ومن بينهم إصابات خطرة.

من جهتها، ذكرت الشرطة السودانية أنها أحصت حالة وفاة واحدة و8 إصابات، وذكرت في بيان، أنها تعاملت مع الحالات المتفلتة أثناء المواكب، بالقدر المعقول من القوة القانونية.

خاص

تعزو مصادر تحدثت لـ«العربي الجديد»، تأجيل انعقاد المجلس المركزي الفلسطيني إلى خلافات داخل حركة فتح، خصوصاً على أمانة سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، المنصب الذي كان يشغله صائب عريقات، وتحتدم المنافسة عليه اليوم بين أعضاء الحركة

هلال منافسة شديدة على المنصب الذي كان يشغله عريقات (عباس مومني/فرانس برس)

المجلس المركزي الفلسطيني

خلافات داخل حركة «فتح» تؤجل انعقاده

تمسّك بالمنصبين

تصر قيادة حركة «فتح» على ان يكون منصب امانة سر منظمة التحرير، ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، من نصيب الحركة، في اطار تخلفة لاي معارك لخلافة الرئيس محمود عباس. وهذا الامر عبرت بعض فصائل منظمة التحرير عن رفضه في الخرف المغلقة، من دون ان تبدي ذلك علناً.

رام الله ـ **نائلة خليل**

يبدو أن الخلافات داخل حركة فتح على الشواغر في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتحديداً منصب أمانة السر، هي السبب الحقيقي وراء تأجيل انعقاد جلسة المجلس المركزي الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير، التي كانت مقررة في 20 يناير/ كانون الثاني الحالي، إضافة إلى عدم التوافق الفتحاوي على منصب رئاسة المجلس الوطني في ظل الوضع الصحي لشاغل هذا المنصب سليم الزعنون.

ووفق ما أكدته مصادر رفيعة لـ«العربي الجديد»، والتي فضلت عدم ذكر اسمها، فإن جميع اجتماعات اللجنة المركزية لحركة «فتح»، التي عُقدت أخيراً، سواء بحضور رئيس الحركة، الرئيس محمود عباس، أو بغيابه، في مكتب نائب رئيس «فتح» محمود العالول، إضافة لاجتماع المجلس الثوري للحركة، الذي عقد قبل أيام، لم تتوصل إلى توافق حول من هو مرشح الحركة لمنصب أمانة سر منظمة التحرير الفلسطينية تحديداً. وكان يشغل هذا المنصب الراحل صائب عريقات من رئاسته لدائرة المفاوضات في المنظمة في الوقت ذاته، وتوفي عريقات متأثراً بإصابته بفيروس «كورونا» في 10 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020.

في السياق، يقول نائب الأمين العام لـ«الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» قيس عبد الكريم، في حديث لـ«العربي الجديد»: «لم تكن قد وُجهت دعوة رسمية تحدد موعد انعقاد المجلس المركزي حتى يتم تأجيله، وما كان يعلن من مواعيد كان يتم بشكل غير رسمي». ويوضح عبد الكريم أنه «ما زالت المشاورات حول جدول أعمال المجلس المركزي ومخرجاته مستمرة؛ سواء على مستوى اللجنة التي شُكلت لذلك، أو على مستوى الاتصالات والحوارات الجارية بين مختلف الفصائل، وبالتالي من الطبيعي أن لا يكون موعد انعقاد المجلس الآن لا يوجد موعد مرتقب لعقده». وعلى الرغم من تصريحات واصل أبو يوسف عن سبب التأجيل، إلا أن مصادر أكدت لـ«العربي الجديد»، أن «حركة فتح تتذرع بأن الحوار مع الفصائل والتشاور معها حول انعقاد المجلس المركزي ومخرجاته لا يزال مستمراً، وهو سبب التأجيل، لكن الحقيقة أن الأمور لم تحسم داخل اللجنة المركزية لحركة فتح حول المنصب الشاغر وهو عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عن الحركة، وتحديداً أمانة السر، ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، وبالتالي لم يتم الحديث مع الفصائل الفلسطينية».

وهناك منصبان شاغران في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، الأول لحركة «فتح» عن دائرة المفاوضات للراحل صائب عريقات، والذي كان يشغل في الوقت ذاته أمانة سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. أما المنصب الشاغر الثاني، فهو لعضو مستقل، لكن حركة «فتح» عادة هي التي توصي به، وهو دائرة الدبلوماسية والسياسات العامة، الذي كانت تشغله القيادية الفلسطينية حنان عشراوي، التي استقالت من منصبها في ديسمبر/ كانون الأول 2020. وتبلغ حصة حركة «فتح» من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بشكل رسمي ثلاثة مقاعد، يشغلها كل من محمود عباس بصفته رئيس اللجنة، وعزام الأحمد، ومقعد الراحل عريقات الشاغر حالياً.

وحسب المعلومات التي حصلت عليها «العربي الجديد» من مصادر متطابقة، فإن المنافسة الشديدة داخل اللجنة المركزية لحركة «فتح» هي على منصب أمانة سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. وينظر لهذا المنصب على أنه المحطة الأقرب لمنصب رئيس المنظمة والسلطة. وتفيد المعلومات بأن أكثر من عضو من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح يرغبون بتولي هذا المنصب، يتقدمهم رئيس هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية حسين الشيخ، ونائب رئيس حركة فتح محمود العالول، وأمين سر اللجنة المركزية للحركة جبريل الرجوب، إضافة لرئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، وتوفيق الطيراوي. وحسب مصادر «العربي الجديد»، فإن عباس طلب من «مركزية» حركة فتح أن ترشح له ثلاثة أسماء، وهو سيختار من بينها اسماً للمنصب الشاغر لحركة «فتح». أما إذا كان توجه اللجنة المركزية أقوى نحو إعادة تجديد اللجنة التنفيذية كاملة، فحينها سيرشح عباس اسمين اثنين، أي اسماً بديلاً عن عريقات، وآخر بدل عزام الأحمد.

وعملياً، ومنذ وفاة عريقات، بات حسين الشيخ هو مسؤول ملف العلاقات مع الولايات المتحدة والاحتلال الإسرائيلي، ويقوم بكل مهام أمانة السر، مثل لقاء السفراء وكبار المسؤولين في العالم. وعلى الرغم من قرب الشيخ من عباس، إلا أنه من غير المتوقع أن يكون طريقه سهلاً لمنصب أمانة السر.

في هذه الأثناء، ووفق المعلومات، فإن رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون (89 عاماً)، قدم استقالته، العام الماضي، بسبب ظروفه الصحية. وأكد مصدر مطلع لـ«العربي الجديد»، أنه يستبعد أن يستطيع الزعنون بظروفه الصحية الحالية أن يسافر من الأردن، حيث يقيم، إلى مدينة رام الله، ليترأس اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني. وأوضح أن الزعنون أرسل رسالة اعتذار حول هذا الأمر للرئيس عباس في وقت سابق.

ويُعتبر انتخاب مكتب المجلس الوطني الذي يضم رئيس المجلس ونائبي الرئيس وأمين السر، استحقاقاً ضرورياً في ظل الظروف الصحية للزعنون، ووفاة أحد نائبيه قبل سنوات، وهو ما زاد من الأزمة الداخلية في حركة «فتح»، التي يتنافس بعض أعضائها على منصب رئاسة المجلس الوطني.

مجدلاني: لا يوجد موعد مرتقب لعقد المجلس المركزي

طريف حسين الشيخ لن يكون سهلاً لمنصب أمانة السر

معروفاً بعد». لكن عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وصال أبو يوسف يؤكد لـ«العربي الجديد»، أن «اجتماع المجلس المركزي الذي كان يجب أن يعقد يوم 20 يناير/ كانون الثاني الحالي، تأجل حتى إشعار آخر بسبب التزامات لدى الرئيس محمود عباس متعلقة بالسفر خارج فلسطين، وحتى الآن لم يتم تحديد موعد جديد لعقد اجتماع المجلس». ويقول أبو يوسف: «هناك حوار داخلي حالياً بين فصائل منظمة التحرير، إذ يقوم الوفد الذي يترأسه أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح جبريل الرجوب، بالتشاور والحوار مع خمسة فصائل فلسطينية في سورية ولبنان هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والصاعقة».

من جهته، يقول عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أحمد مجدلاني، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «موعد انعقاد المجلس المركزي سيتحدد وفقاً للحوار الفلسطيني - الفلسطيني بين مكونات فصائل منظمة التحرير الفلسطينية حول الأجندة ومخرجات المجلس، لكن حتى الآن لا يوجد موعد مرتقب لعقده».

وعلى الرغم من تصريحات واصل أبو يوسف عن سبب التأجيل، إلا أن مصادر أكدت لـ«العربي الجديد»، أن «حركة فتح تتذرع بأن الحوار مع الفصائل والتشاور معها حول انعقاد المجلس المركزي ومخرجاته لا يزال مستمراً، وهو سبب التأجيل، لكن الحقيقة أن الأمور لم تحسم داخل اللجنة المركزية لحركة فتح حول المنصب الشاغر وهو عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عن الحركة، وتحديداً أمانة السر، ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، وبالتالي لم يتم الحديث مع الفصائل الفلسطينية».

وهناك منصبان شاغران في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، الأول لحركة «فتح» عن دائرة المفاوضات للراحل صائب عريقات، والذي كان يشغل في الوقت ذاته أمانة سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. أما المنصب الشاغر الثاني، فهو لعضو مستقل، لكن حركة «فتح» عادة هي التي توصي به، وهو دائرة الدبلوماسية والسياسات العامة، الذي كانت تشغله القيادية الفلسطينية حنان عشراوي، التي استقالت من منصبها في ديسمبر/ كانون الأول 2020. وتبلغ حصة حركة «فتح» من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بشكل رسمي ثلاثة مقاعد، يشغلها كل من محمود عباس بصفته رئيس اللجنة، وعزام الأحمد، ومقعد الراحل عريقات الشاغر حالياً.

وحسب المعلومات التي حصلت عليها «العربي الجديد» من مصادر متطابقة، فإن المنافسة الشديدة داخل اللجنة المركزية لحركة «فتح» هي على منصب أمانة سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. وينظر لهذا المنصب على أنه المحطة الأقرب لمنصب رئيس المنظمة والسلطة. وتفيد المعلومات بأن أكثر من عضو من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح يرغبون بتولي هذا المنصب، يتقدمهم رئيس هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية حسين الشيخ، ونائب رئيس حركة فتح محمود العالول، وأمين سر اللجنة المركزية للحركة جبريل الرجوب، إضافة لرئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، وتوفيق الطيراوي. وحسب مصادر «العربي الجديد»، فإن عباس طلب من «مركزية» حركة فتح أن ترشح له ثلاثة أسماء، وهو سيختار من بينها اسماً للمنصب الشاغر لحركة «فتح». أما إذا كان توجه اللجنة المركزية أقوى نحو إعادة تجديد اللجنة التنفيذية كاملة، فحينها سيرشح عباس اسمين اثنين، أي اسماً بديلاً عن عريقات، وآخر بدل عزام الأحمد.

وعملياً، ومنذ وفاة عريقات، بات حسين الشيخ هو مسؤول ملف العلاقات مع الولايات المتحدة والاحتلال الإسرائيلي، ويقوم بكل مهام أمانة السر، مثل لقاء السفراء وكبار المسؤولين في العالم. وعلى الرغم من قرب الشيخ من عباس، إلا أنه من غير المتوقع أن يكون طريقه سهلاً لمنصب أمانة السر.

في هذه الأثناء، ووفق المعلومات، فإن رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون (89 عاماً)، قدم استقالته، العام الماضي، بسبب ظروفه الصحية. وأكد مصدر مطلع لـ«العربي الجديد»، أنه يستبعد أن يستطيع الزعنون بظروفه الصحية الحالية أن يسافر من الأردن، حيث يقيم، إلى مدينة رام الله، ليترأس اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني. وأوضح أن الزعنون أرسل رسالة اعتذار حول هذا الأمر للرئيس عباس في وقت سابق.

ويُعتبر انتخاب مكتب المجلس الوطني الذي يضم رئيس المجلس ونائبي الرئيس وأمين السر، استحقاقاً ضرورياً في ظل الظروف الصحية للزعنون، ووفاة أحد نائبيه قبل سنوات، وهو ما زاد من الأزمة الداخلية في حركة «فتح»، التي يتنافس بعض أعضائها على منصب رئاسة المجلس الوطني.

مجدلاني: لا يوجد موعد مرتقب لعقد المجلس المركزي

طريف حسين الشيخ لن يكون سهلاً لمنصب أمانة السر

تقرير

عقوبات أفريقية على مالي: محاولة إيلام العسكر

فرضت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، المؤلفة من 15 دولة، أول من أمس الأحد، فرض عقوبات قاسية وحصار خانق على مالي، لم تفرضه سوى لأسابيع معدودة إثر الانقلاب العسكري الأول في هذا البلد، الذي أطاح الرئيس إبراهيم بو بكر كيتا، في أغسطس/ آب 2020. وجاءت إعادة فرض العقوبات وتشديدها، رداً على الاقتراح الجديد الذي قدّمه عسكر مالي، بشأن جدولة المرحلة الانتقالية، وانتهائها بانتخابات رئاسية في 2025، والذي اعتبرته المجموعة الأفريقية غير مقبول.

وكان عسكر مالي قد تعهدوا إثر انقلابهم الثاني في شهر مايو/أيار الماضي، والذي أطاح بشخصية كانت إلى حدّ ما مطمئنة للمجموعة الأفريقية، وهو الرئيس المعين من قبلهم باه نداو، بإجراء انتخابات في البلاد ونقل السلطة إلى حكومة مدنية في فبراير/ شباط المقبل. لكن التسويف والمماطلة التي ظهرت من قبلهم خلال عملية التفاوض، دفعا المجموعة الأفريقية الاقتصادية إلى التلويح برزمة قاسية من العقوبات منذ فترة. ويحمل القرار العقابي الجديد، تداعيات على مالي، إذ يهدد بفقدان «إيكواس» دولة من دولها، بعد موريتانيا، ويتراخى العسكر في مالي في مسألة حماية الحدود من الإرهاب. ويأتي ذلك علماً أن شهراً من العقوبات كانت قد فرضت على مالي إثر الانقلاب على كيتا، تفاوتت التقديرات بشأن تأثيرها المباشر على المجموعة الانقلابية ذاتها. وفي مالي، من شأن العقوبات الجديدة حرمان الحكومة العسكرية من الاستفادة من أموال الدولة الغنية بالمعادن سيجري تجميدها، وهو ما لم يكن قد طاولها في السابق، علماً أن دولتين، هما الصين وروسيا، تبدوان مستعدتين لملء فراغ فرنسي في مالي يسير تدريجياً، ومن ضمنه عقود قد تكون مربحة للعسكر. في غضون ذلك، فإن عملية التفاوض بين الطرفين، لم يعلن عن إغلاقها، ما يسمح ببقاء الفرصة ممكنة للتوصل إلى اتفاق وسط بينهما، يحول دون عزل مالي بالكامل عن محيطها.

وقرّر قادة «إيكواس» ورؤساء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، خلال اجتماع استثنائي لهم عقد أول من أمس في العاصمة الغانية أكرا، إغلاق الحدود مع مالي، وفرض حصار على هذا البلد، بسبب عدم احترام المجلس العسكري الموعد النهائي لإجراء الانتخابات في فبراير المقبل لإعادة المدنيين إلى السلطة. وقررت المجموعة الاقتصادية تعليق التجارة مع مالي باستثناء السلع الأساسية، وقطع المساعدات المالية، وتجميد أصول مالي في البنك المركزي لدول غرب أفريقيا، بالإضافة إلى استدعاء سفرائها لدى هذا البلد. وأكدت دخول العقوبات حيز التنفيذ فوراً، وأنها لن تُرفع إلا تدريجياً عندما تقدم السلطات إجراءً تقدم تُرضي في تنفيذه. ووفق القرار، فإن العقوبات التجارية لن تنطبق على مواد أساسية مثل المستحضرات الصيدلانية والإمدادات والمعدات الطبية لمحاربة كورونا، كما استبعدت منها المشتقات البترولية والكهرباء. وتعد العقوبات الجديدة ضد مالي أكثر صرامة من تلك التي فرضت بعد الانقلاب الأول في أغسطس/آب 2020، والتي كان تأثيرها واضحاً في هذا البلد.

احتفظ العسكر بحق إعادة النظر بعضوية مالي في «إيكواس»

تعد مالي من أفقر دول العالم (جويل ساغي/فرانس برس)

خاص

عباس يدعو السيسي لدور يفتح قنوات مع إسرائيل

طالب الرئيس الفلسطيني محمود عباس نظيره المصري عبد الفتاح السيسي، بلعب دور في فتح قنوات بين السلطة ومسؤولين بحكومة الاحتلال

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قالت مصادر مصرية خاصة لـ«العربي الجديد»، إن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، طلب من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، خلال لقائهما في مدينة شرم الشيخ بجنوب سيناء والتي كان وصلها عباس أول من أمس الأحد للمشاركة في افتتاح فعاليات «منتدى شباب العالم»، لعودة المدنيين إلى الحكم في مالي في أقرب الآجال. ووصف مسؤول غاني كبير لـ«فرانس برس»، اقتراح العسكر في مالي بعملية انقلابية لـ4 سنوات بأنه «نكتة». وسبق أن فرضت «إيكواس» في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، تجميداً للأصول المالية وحظر سفر على 150 شخصية تعوق في رأيها الانتخابات.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

السيسي خلال النسخة الثانية من المنتدى عام 2018 (بدرو كوستا غوميز/فرانس برس)

الحدث

يعود منتدى شباب العالم بنسخته الرابعة إلى شرم الشيخ، لتكشف الاستعدادات والتجهيزات عن تمويل ضخم تم رصده لهذا الحدث السنوي، وسط تساؤلات عن جدوى إهدار أموال طائلة عليه

منتدى شباب العالم

مناسبة سنوية لتبذير الملايين في مصر

القاهرة ـ **العربي الجديد**

شهد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، صباح أمس الإثنين، افتتاح فعاليات النسخة الرابعة من منتدى شباب العالم، في مدينة شرم الشيخ السياحية الساحلية، بحضور الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ورئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي وقرينته، وولي عهد الأردن الأمير الحسين بن عبد الله الثاني. ويُعقد المنتدى خلال الفترة من 10 إلى 13 يناير/كانون الثاني الحالي تحت شعار «العودة معاً»، بمشاركة شباب من 196 دولة بالعالم.

وشدد السيسي، في كلمته الافتتاحية خلال المنتدى، على حتمية الحوار لحل الخلافات. ودعا «دول العالم إلى العمل معاً على تجاوز تحديات البقاء وإنهاء الأزمات الراهنة، من أجل الإنسانية وإحلال السلام». وأكد أن «إخلاص النوايا هو السبيل الوحيد لإنهاء الصراعات وإدارة الاختلاف في العالم».

وكشفت الاستعدادات والتجهيزات في مدينة شرم الشيخ، لاستقبال النسخة الحالية، عن تمويل ضخم تم رصده لهذا الحدث السنوي الذي يتم تنظيمه برعاية السيسي، من دون الإفصاح عن ميزانية أو مصادر تمويله رسمياً. وانتقد مراقبون وسياسيون الإصرار على عقد منتدى شباب العالم، وتسخير كل الجهاز الدولة في عملية الاستعداد للمناسبة، وإهدار طاقات هائلة من جهد المئات ووقتهم، وملايين الجنيهات التي تنفق، ووصف كثيرون المناسبة بأنها مفتعلة وفي غير أوانها.

وقال سياسي مصري ونائب سابق، فضّل عدم نشر اسمه، إنه «على الرغم من إنفاق الملايين على تنظيم وتجهيز المنتدى الذي يحرص السيسي على حضوره سنوياً، إلا أن العائد منه هو «صفر كبير»، في وقت تتحدث الدولة والرئيس شخصياً عن مدى فقر مصر والمصريين، تبريراً لرفع أسعار السلع والخدمات الأساسية». وتابع أنه «على الرغم من تأكيد إدارة المنتدى أن الرعاة يتكفلون بتغطية ميزانية جميع أحداث وفعاليات المنتدى بالكامل، حرصاً منها على عدم المساس بالموازنة العامة للدولة، وأن كل مصروفات المنتدى من خارج الموازنة العامة ولا تحمّلها أي أعباء، إلا أن الواقع غير ذلك». وأوضح أن «إدارة المنتدى تقوم باستغلال موارد الدولة فعلياً، حتى لو لم تحصل على أموال سائلة من الموازنة، وعلى سبيل المثال فإن شركة مصر للطيران التابعة للحكومة تتحمل تكاليف نقل الآلاف من ضيوف المهرجان من خارج مصر ومن داخلها إلى مدينة شرم الشيخ، وهي بالطبع فاتورة كبيرة جداً، ذلك بالإضافة إلى الأموال التي ترصدها محافظة جنوب سيناء من أجل التأمين وما إلى ذلك من أمور لوجستية».

وأعلنت الشركة الوطنية «مصر للطيران»، الناقل الرسمي لمنتدى شباب العالم، عن تنظيم 80 رحلة من مطار القاهرة إلى مطار شرم الشيخ، خلال الفترة من 7 إلى 15 يناير الحالي «بأحدث طائرات الشركة لنقل الضيوف المشاركين». كما كلفت شركة ميناء القاهرة الجوي من استعداداتها، وشكلت فرق عمل من العلاقات العامة على مدار 24 ساعة لسرعة إنهاء إجراءات وصول الوفود المشاركة الآتية من مختلف دول العالم إلى مطار القاهرة ثم إنهاء إجراءات سفرها.

وقال النائب السابق إنه «حتى لو أن مصاريف إقامة الضيوف في مدينة شرم الشيخ ذات الخمس نجوم، تتحملها تلك الفنادق أو تتحملها شركات خاصة أخرى، فإن ذلك يعتبر أيضاً إهداراً لموارد الدولة، لأن تلك الفنادق والشركات هي جزء من الدولة ومن المنظومة الاقتصادية للدولة». وأكد أن «قائمة رعاة النسخة الرابعة لمنتدى شباب العالم، التي أعلنتها إدارة المنتدى رسمياً، تضم مؤسسات وجهات حكومية مثل بنوك الأهلي المصري، ومصر، والقاهرة، والبريد المصري، والمصرية للاتصالات»، بالإضافة إلى مؤسسات وجهات أخرى.

وأستغرب المصدر إعلان إدارة المنتدى، عن تبرعها بـ50 مليون جنيه (نحو 3 ملايين و200 ألف دولار) «من فائض ميزانيتها هذا العام»، ليتم توجيهها لدعم وتمويل مختلف المبادرات التنموية. وتساءل: «كيف يكون لمنتدى الشباب، فائض ميزانية أصلاً، فما بالك أن يكون هذا الفائض 50 مليون جنيه؟»، مشيراً إلى أنه «إذا كان فائض الميزانية وحده 50 مليون جنيه، فهذا يعني أن المنتدى لديه ميزانية ضخمة جداً وطبيعي أن تكون تحت مظلة الدولة، لأن المنتدى أصلاً يقام تحت رعاية رئاسة الجمهورية».

في السياق، كشفت مصادر من داخل إدارة المنتدى، عن أن الإدارة «قامت بحجز 6 فنادق كبيرة في مدينة شرم الشيخ من ذات الخمس نجوم، من أجل ضيوف المهرجان بالإضافة إلى المنظمين والمتطوعين الشباب، وهو عدد يتجاوز 5 آلاف فرد».

وكان مصدر مطلع في اللجنة المنظمة للنسخة السابقة من منتدى شباب العالم في أواخر عام 2019، قد كشف أن تكلفة النسخة الثالثة من المنتدى تجاوزت 600 مليون جنيه مصري (نحو 38 مليون دولار)، وسط توقعات بارتفاع تكلفة النسخة الحالية من المنتدى بسبب الإجراءات المصاحبة لأزمة تفشي جائحة كورونا.

وكشفت مصادر خاصة لـ«العربي الجديد» عن أن الفريق المشرف على إدارة المهرجان، لا يزال كما هو منذ انطلاقه في العام 2017، على الرغم من حذف الأسماء عن الموقع الرسمي للمهرجان، والتي كان يتصدرها اللواء عباس كامل مدير المخابرات العامة الحالي والمدير السابق لمكتب السيسي. وقالت المصادر: «فريق كامل لإدارة المنتدى كما هو برئاسة العقيد أحمد شعبان، المسؤول الأول عن ملف الإعلام والدراما في جهاز المخابرات العامة، وتساعده في ذلك نهى النحاس، المديرة السابقة للنادي الإعلامي الدنماركي في مصر، والتابع للسفارة الدنماركية»، مشيرة إلى أن الخارجية الدنماركية كانت قد فصلتها من منصبها قبل سنوات، بعد الانتقادات التي وجهت إليها بسبب تضارب عملها في الحكومة الدنماركية، وعملها في الوقت ذاته في منتدى يخدم توجهات النظام الحاكم في مصر.

وأكدت المصادر أن «نظام السيسي يعول على منتدى شباب العالم كثيراً في قضايا مختلفة، ولإيصال رسائل إلى الداخل والخارج». وأشارت إلى أن «فكرة المنتدى التي جاء بها العقيد أحمد شعبان، ليست بالجديدة إطلاقاً، فأي باحث مبتدئ في التاريخ الحديث والمعاصر سيجدها في أدبيات السياسة للرئيسين العسكريين السابقين، جمال عبد الناصر ومحمد أنور السادات، لكنها أعجبت السيسي كثيراً، إذ إنه يمرر من خلالها العديد من الرسائل، وأوكل مهمة تنظيمها للعقيد شعبان».

شرف غرب

الدنمارك: احتجاز مدير المخابرات العسكرية

ذكرت وسائل إعلام دنماركية، أمس الإثنين، أن السلطات احتجزت مدير جهاز المخابرات العسكرية لارس فيندسن، لضلوعه في قضية تتعلق بتسريب معلومات «سرية للغاية». وكان قد تم اعتقال أربعة موظفين حاليين وسابقين في جهازين من أجهزة المخابرات الدنماركية في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، بتهمة «تسريب معلومات سرية للغاية». وجرى إطلاق سراح ثلاثة منهم بعد ذلك، لكنهم ما زالوا قيد التحقيق. ولم يتضح الوقت الذي سيمضيه فيندسن قيد الحجز.

(رويترز)

فنزويلا: المعارضة تفوز في معقل تشافيز

حققت المعارضة الفنزويلية انتصاراً تاريخياً، مساء أول من أمس الأحد، في الانتخابات التي أجريت لاختيار حاكم ولاية باريناس، وهو المنصب الذي تشغله منذ عام 1998 عائلة الرئيس السابق هوغو تشافيز. وبحسب النتائج التي أعلنتها اللجنة الانتخابية الوطنية، فإن سيرخيو غاريدو حقق فوزاً مريحاً، مع حصوله على 55,36 في المائة من الأصوات، في مقابل 41,27 في المائة لخورخي أريبسا، مرشح السلطة. وتشافيز متحدر من بلدة سابانيتا في الولاية نفسها.

(فرانس برس)

ميانمار: حكم جديد على سو تشي

شدّد العسكر الطوق على الزعيمة المدنية السابقة لميانمار أونغ سان سو تشي (الصورة)، بعدما حُكم عليها، أمس الإثنين، بالسجن أربع سنوات في إطار إحدى القضايا الكثيرة الملاحقة في إطارها، والتي قد تتعرّض في خاتمها لعقوبة السجن لعقود. وقال مصدر مطلع إن الحائزة على جائزة نوبل للسلام التي تخضع للإقامة الجبرية منذ انقلاب الأول من فبراير/ شباط الماضي، أُدينت بتهمة استيراد أجهزة اتصال لاسلكية بشكل غير قانوني. وسبق أن حُكم على سان سو تشي في ديسمبر/ كانون الأول الماضي بالسجن لمدة أربع سنوات لخرقها القيود المفروضة على فيروس كورونا، وهو حكم خفّضته المجموعة العسكرية لاحقاً إلى عامين.

(فرانس برس)

الصومال: مقتل 21 مسلحاً من «حركة الشباب»

كشفت مصادر عسكرية صومالية، أمس الإثنين، أن الجيش قتل 20 مسلحاً من عناصر «حركة الشباب» المرتبطة بتنظيم «القاعدة»، في هجمات متفرقة، في إقليم جلمدغ، وسط البلاد. وشهدت بلدة عدو كبر، مساء أول من أمس الأحد، هجوماً للحركة على مركز عسكري للقوات الحكومية أودى بحياة ثلاثة جنود، بينما قتل 21 عنصراً من الحركة.

(العربي الجديد)

سلطان عُمان يعفو عن 229 سجينا

أصدر سلطان عُمان هيثم بن طارق (الصورة)، أمس الإثنين، عفواً عن 229 سجيناً في قضايا مختلفة، بينهم 70 أجنبياً، بمناسبة الذكرى الثانية لتوليه مقاليد الحكم التي تحل اليوم، الثلاثاء. وأفادت وكالة الأنباء العمانية بأن «السلطان هيثم بن طارق أصدر عفوه الخاص عن مجموعة من نزلاء السجن المدانين في قضايا مختلفة».

(الأناضول)

يصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب «الملحمة»، مذكرات رئيس الوزراء الليبي الأسبق عبد السلام جلود. تختار «العربي الجديد» أجزاء منه، وتنشرها في خمس حلقات متتالية. في الجزء الثاني يتحدث جلود عن العلاقة مع مصر ومشروع روجرز وقضايا أخرى

الملحمة [5/2]

مذكرات
عبد السلام جلود

بعد وفاة عبد الناصر، كثفنا جهودنا مع مصر وسورية من أجل إقامة وحدة

كانت حرب تشرين هزيمة عسكرية وسياسية أخطر من نكسة 1967

عبد السلام جلود

تعلقت الحلقة الأولى من مذكرات رئيس الوزراء الليبي الأسبق، عبد السلام جلود، في «العربي الجديد»، بالتهيئة لثورة الفاتح 1969 في ليبيا. وفي الحلقة التالية، يتحدث عن علاقة الحكم في ليبيا بعد تلك الثورة مع مصر والعلاقة مع جمال عبد الناصر وعن حرب أكتوبر والاتصالات مع أنور السادات منها وأحداث مهمة أخرى.

العلاقة مع مصر واللقاء الأول مع عبد الناصر

كنت أول عضو في قيادة الثورة يقابل الرئيس جمال عبد الناصر. كان ذلك بعد نجاح ثورة الفاتح بشهر واحد فقط، أي في تشرين الأول/ أكتوبر 1969. ذهبت إلى مصر في طريقي إلى السودان للمشاركة في احتفالات الثورة التي قادها النميري. توجهت للقاء عبد الناصر فور وصولي مطار القاهرة، وكنت أعتقد أنه سوف يستقبلني في المكتب الرئاسي. توقفت السيارة التي تقلّني من المطار أمام منزله. نزلت من السيارة ووجدت بوجود الرئيس قرب باب السيارة. احتضنني بقوة، وكنت أرتدي ملابسي العسكرية. ولهول المفاجأة، سقطت «طاقيتي» العسكرية وانزلقت عصاي من يدي. كان ترحيبه حارًا ومفعمًا بالتقدير والمحبة، على الفور عقدنا اجتماعًا مطولًا لم يحضره أحد سوانا. قلت للرئيس عبد الناصر: «يقول لك الأخ معمّر والإخوة في القيادة، ماذا نريد لأجل محاربة اليهود؟»، فردّ عليّ بسرعة: «نريد طائرات قاذفة مقاتلة». صدمني الردّ؛ لأنني كنت أؤمن بأنّ التوازن مع العدو، هو توازن اجتماعي يتمثل في تحرير الإنسان العربي سياسيًا وثقافيًا واجتماعيًا، وبأنّ الصراع هو بين إرادتين؛ إرادة منتصرة وإرادة مهزومة، وأن تغيير الواقع العربي يأتي من انتصار الثورة. ومع ذلك قلت له: «أنا ذاهب لشراء طائرات الميراج من فرنسا بعد عودتي من السودان، فأرجو أن تجهز لي طاقمًا فنيًا متخصصًا يضع مواصفات الطائرة ليتولى الجانب الفني من المفاوضات لعقد الصفقة، وهم سيكونون ضمن الوفد الليبي». فضحك الرئيس عبد الناصر وقال لي حرفيًا: «أنتم شباب صغار لا تفهمون السياسة. مش ممكن الميراج تكون عندنا وعند العدو». لكنني أصررت على موقفي وأكدت له بأنني سآذهب على رأس وفد إلى فرنسا لأبحث هذا الأمر. ولما عدت من السودان، وجدت الرئيس عبد الناصر قد عيّن فريقًا فنيًا ممتازًا. وبالفعل ذهبت إلى فرنسا في زيارة سرية على رأس وفد ليبي، بجواز سفر عادي، وباسم مستعار تحت غطاء «وفد زراعي». بدأت المباحثات بيني وبين وزير الدفاع ميشيل دوبريه، واكتشف الفرنسيون أنّ الفريق الفني المرافق لي، والذي وضع المواصفات لكل الأجهزة التي يمكن أن تضاف إلى الطائرة، هو فريق مصري؛ ولذا مازحني الفرنسيون قائلين: «جلود، عندكم فنيون ممتازون ويملكون خبرة كبيرة بطائرات الميراج»!).

كانوا يريدون أن يقولوا لي: «نحن نعرف أنهم مصريون». كنت أقيم في فندق من الدرجة الثالثة، وكان ضباط المخابرات الفرنسية يقومون بالتغطية على الوفد بتغيير الفنادق. كانت الحكومة الفرنسية والرئيس جورج بومبيدو شجاعين، وكانا يطلبان الحفاظ على سرية المباحثات حتى توقيع الاتفاق لخوفهم من الضغوط الإسرائيلية والأميركية، وكان إقدام الرئيس بومبيدو على عقد هذه الصفقة يعبّر عن شجاعة غير عادية.

.....

كان من المفروض أن يسلّمنا الجانب الفرنسي 13 طائرة ابتداءً من السنة الأولى، لكنني تمكنت من زيادتها إلى 28 طائرة، كما تمكّنت من خفض الأسعار بنحو 22 مليون دولار، وزدت مدة الدفع من 4 إلى 6 سنوات، على أن يستمر الدفع من دون أي زيادة لمدة سنتين إضافيتين بعد نهاية التسليم، وذلك لنضمن استمرار تأمين قطع الغيار والمساعدة الفنية والتدريب. كان ترحيبه حارًا ومفعمًا بالتقدير والمحبة، على الفور عقدنا اجتماعًا مطولًا لم يحضره أحد سوانا. قلت للرئيس عبد الناصر: «يقول لك الأخ معمّر والإخوة في القيادة، ماذا نريد لأجل محاربة اليهود؟»، فردّ عليّ بسرعة: «نريد طائرات قاذفة مقاتلة». صدمني الردّ؛ لأنني كنت أؤمن بأنّ التوازن مع العدو، هو توازن اجتماعي يتمثل في تحرير الإنسان العربي سياسيًا وثقافيًا واجتماعيًا، وبأنّ الصراع هو بين إرادتين؛ إرادة منتصرة وإرادة مهزومة، وأن تغيير الواقع العربي يأتي من انتصار الثورة. ومع ذلك قلت له: «أنا ذاهب لشراء طائرات الميراج من فرنسا بعد عودتي من السودان، فأرجو أن تجهز لي طاقمًا فنيًا متخصصًا يضع مواصفات الطائرة ليتولى الجانب الفني من المفاوضات لعقد الصفقة، وهم سيكونون ضمن الوفد الليبي». فضحك الرئيس عبد الناصر وقال لي حرفيًا: «أنتم شباب صغار لا تفهمون السياسة. مش ممكن الميراج تكون عندنا وعند العدو». لكنني أصررت على موقفي وأكدت له بأنني سآذهب على رأس وفد إلى فرنسا لأبحث هذا الأمر. ولما عدت من السودان، وجدت الرئيس عبد الناصر قد عيّن فريقًا فنيًا ممتازًا. وبالفعل ذهبت إلى فرنسا في زيارة سرية على رأس وفد ليبي، بجواز سفر عادي، وباسم مستعار تحت غطاء «وفد زراعي». بدأت المباحثات بيني وبين وزير الدفاع ميشيل دوبريه، واكتشف الفرنسيون أنّ الفريق الفني المرافق لي، والذي وضع المواصفات لكل الأجهزة التي يمكن أن تضاف إلى الطائرة، هو فريق مصري؛ ولذا مازحني الفرنسيون قائلين: «جلود، عندكم فنيون ممتازون ويملكون خبرة كبيرة بطائرات الميراج»!).

كانوا يريدون أن يقولوا لي: «نحن نعرف أنهم مصريون». كنت أقيم في فندق من الدرجة الثالثة، وكان ضباط المخابرات الفرنسية يقومون بالتغطية على الوفد بتغيير الفنادق. كانت الحكومة الفرنسية والرئيس جورج بومبيدو شجاعين، وكانا يطلبان الحفاظ على سرية المباحثات حتى توقيع الاتفاق لخوفهم من الضغوط الإسرائيلية والأميركية، وكان إقدام الرئيس بومبيدو على عقد هذه الصفقة يعبّر عن شجاعة غير عادية.

.....

كان من المفروض أن يسلّمنا الجانب الفرنسي 13 طائرة ابتداءً من السنة الأولى، لكنني تمكنت من زيادتها إلى 28 طائرة، كما تمكّنت من خفض الأسعار بنحو 22 مليون دولار، وزدت مدة الدفع من 4 إلى 6 سنوات، على أن يستمر الدفع من دون أي زيادة لمدة سنتين إضافيتين بعد نهاية التسليم، وذلك لنضمن استمرار تأمين قطع الغيار والمساعدة الفنية والتدريب. كان قيمة الصفقة تزيد على 120 مليون دولار، وهي أكبر صفقة تبرمها فرنسا، وتتضمن 110 طائرات «ميراج-5» و«ميراج-3». طلبت من وزير الدفاع الفرنسي أن يعطيني رسالة تضمن فيها الوزارة ان الأسعار المتفق عليها هي نفسها التي يشتري بها الجيش الفرنسي. وبالفعل، أعطاني الرسالة. أقبل مدير المبيعات العسكرية الفرنسي، ثم قبّل.

.....

كان من المفروض أن تحدث الصفقة تحولًا هائلًا في مجرى الصراع العربي - الصهيوني، فقد رفعت معنويات الأمة العربية كلها، وعبّرت عن قدرة ثورة الفاتح على تغيير الموازين والمعطيات. ولأن القتال بين إرادتين، إرادة مُصممة على النصر وهي الإرادة الصهيونية، والإرادة العربية المهزومة، فإن الصفقة لم تحدث الأثر المأمول. لكنها كسرت احتكار العدوّ الصهيوني للسلاح الغربي.

زيارة عبد الناصر لليبيا و«مشروع روجرز»

كانت الجماهير العربية في ليبيا متعطشة ومتلهفة للقاء الرئيس جمال عبد الناصر. في 27 كانون الأول/ديسمبر 1969، زار عبد الناصر ليبيا، فخرجت الجماهير الليبية في بنغازي عن بكرة أبيها في كتل بشرية هائلة. كانت تتجه من مطار بنينا إلى مقر الإقامة، وكذلك في طرابلس من المطار إلى قصر الضيافة. كنت أنا والأخ معمّر وعبد الناصر نستقل سيارة «لاندروفر صالون مكشوفة»، وكان الموكب يتوقف باستمرار أمام الكتل البشرية الهائلة المتدفقة. كان عبد الناصر يسألنا: «كم عدد سكان ليبيا؟»، فنقول له: «5 ملايين». فكان يقول: «هذا غير ممكن. ليبيا 20 مليونًا». الذين حضروا الاستفتاء في بنغازي أكثر من 5 ملايين، والآن أصبحوا أكثر من 8 ملايين».

عبد الناصر في ليبيا
كانت الجماهير في ليبيا متعطشة ومتلهفة للقاء الرئيس جمال عبد الناصر. في 27 كانون الأول 1969، زار عبد الناصر ليبيا، فخرجت الجماهير الليبية في بنغازي عن بكرة أبيها في كتل بشرية هائلة. كانت تتجه من مطار بنينا إلى مقر الإقامة، وكذلك في طرابلس من المطار إلى قصر الضيافة. كنت أنا والأخ معمّر وعبد الناصر نستقل سيارة «لاندروفر صالون مكشوفة»، وكان الموكب يتوقف باستمرار أمام الكتل البشرية الهائلة المتدفقة. كان عبد الناصر يسألنا: «كم عدد سكان ليبيا؟»، فنقول له: «5 ملايين». فكان يقول: «هذا غير ممكن. ليبيا 20 مليونًا». الذين حضروا الاستفتاء في بنغازي أكثر من 5 ملايين، والآن أصبحوا أكثر من 8 ملايين».

عقدنا الأخ معمّر وأنا مباحثات، أو الأدق أجرينا حوارًا، مع عبد الناصر، وشرحنا له تصوراتنا عن الثورة الشعبية التي نريد تفجيرها، وتحويل ثورة الفاتح الطليعية الى «ثورة شعبية».

كان الخلاف الوحيد مع عبد الناصر يدور حول «مشروع روجرز» في تشرين الثاني/نوفمبر 1969، قام الأخ معمّر بزيارة القاهرة وبغداد. كانت ليبيا والعراق من أشدّ معارضي المشروع. حاول حزب البعث في العراق استغلال هذا المشروع، لتصعيد الهجوم على عبد الناصر، ليس من منطلق «معارضة المشروع»، بل من منطلق «المزايدة على عبد الناصر»؛ لأنه انتزع زعامة القومية العربية، وكنّا نعي هذا الجانب من معارضة العراق لمشروع روجرز، حين سعى لجرّنا إلى المواجهة مع عبد الناصر.

وفاة عبد الناصر ومرحلة السادات

في 28 أيلول/سبتمبر 1970، أذاعت وكالات الأنباء نبأ وفاة عبد الناصر المفاجئة. عند سماعنا النبأ، سافرنا على الفور أنا والأخ معمّر ومعنا عدد من أعضاء القيادة إلى القاهرة. كان وقع الوفاة كالصاعقة علينا. كانت فاجعة كبرى أو كارثة قومية. لقد أكدت الأحداث بعد ذلك أنها كانت بالفعل فاجعة قومية. كنّا نعتبر عبد الناصر هو الأب الروحي لحركتنا، على الرغم من أننا لم نتصل به قبل تفجير الثورة. كنّا نعرف همومه بعد هزيمة عام 1967، ولم نكن نرغب في إشغاله بهمومٍ أخرى، كما أننا كنا نحرص على أن تكون الثورة بمنزلة مفاجأة سارّة له. كان عبد الناصر، على المستوى الشخصي والعاطفي، يعني الكثير لنا؛ أما على المستوى القومي، فقد كان لنا بمنزلة مُلهم للثورة والقومية من عدن إلى الجزائر، ومن المحيط إلى الخليج.

بعد انتهاء مراسم الدفن، وقبل أن تركب السيارات، أمسك السادات بيدي شعراوي جمعة وسامي شرف، وقال لنا: «يا معمّر، يا عبد السلام، خلي شعراوي وسامي شرف يضعوا يدهم في يدي، ونكمل على طريق عبد الناصر». كان تعيين عبد الناصر للسادات نائبًا له بمنزلة مفاجأة لنا. كنّا نعرف السادات، فقد زار ليبيا في طريقه لحضور مؤتمر القمة العربية في المغرب. كانت هزيمة حزيران/يونيو 1967 كصاعقة نزلت على رأسه، وقد صدق حسين الشافعي حين قال: «عبد الناصر مات عام 1967». استغل السادات، وزوجته، ضعف عبد الناصر في هذا الوقت، وقدّما نفسيهما على أنهما يحرصان ويعطفان عليه. قيل لي إن عبد الناصر كان يحب الجبنة المعصورة، وإن القائمين على خدمته في الفترة الأخيرة، كانوا كلما أحضروها له يكتشفون أنه في بيت السادات، فكانوا يأخذونها إليه هناك».

بعد وفاة عبد الناصر، كثفنا جهودنا مع مصر وسورية من أجل إقامة وحدة. وافق السادات، وكنّا نضغط بقوة من أجل ذلك، ثم اتفقنا على إقامة اتحاد بين الدول الثلاث، لكننا اكتشفنا أن السادات وافق على ذلك في عملية تكتيكية ليوطّد سلطته ويقضي على الناصريين، ثم ليمهد لانقلاب 15 أيار/مايو 1971.

.....

حرب «أكتوبر الكارثية»

في عام 1972، طلب منّا السادات أن تبرم ليبيا صفقة صواريخ متحركة «كروتال» مع فرنسا، لترافق القوات في أثناء تقدمها في سيناء؛ ذلك أن الاتحاد السوفياتي لم يكن يملك صواريخ مماثلة لها، فذهبت إلى فرنسا وأبرمت الصفقة. قامت ليبيا بدور رائد في دعم الجبهة المصرية، فزوّدناها بطائرات «ميراج»، كما اشترينا من أوروبا الجسور التي عبرت عليها القوات المصرية «قناة السويس»، واشترينا أيضًا القوارب التي استخدمتها القوات المصرية للعبور، فضلًا عن أجهزة الرؤية الليلية (بالليزر والأشعة الحمراء وفوق البنفسجية)، كما شاركنا بلواء لمدفعية متحركة بقيادة المقدم خليفة حفتر، وهي أول من عبر القناة، ولأن مصر لم تكن تمتلك «مدفعية ذاتية الحركة»، وهذه مدفعية حديثة عيار 155 مليمترًا، فقد اشتريناها من إيطاليا وساهمنا بها في الحرب.

وقبيل حرب 6 تشرين الأول/أكتوبر 1973، بأيام (25 أيلول/سبتمبر 1973)، كنت في مصر أقيم في فندق «الشيراتون». جاءني أشرف مروان وقال لي: «السادات عاوزك بسرعة»، فذهبت إلى منزل السادات بالقرب من الفندق، وجدته في الشرفة يرتدي الجلباب المصري التقليدي والغليون في فمه، وكان بضع سافيه فوق الطاولة. إنه الخديوي في تصرفاته وعقليته. قال لي:

«يا عبد السلام، أنتم مش ح تصدقوني، وأنا مش ح أقول لك عن موعد الحرب؛ إنما لن يزيد عن أصابع اليدين، وأنا بعد الحرب ح أنصفكم أمام الأمة العربية على الدور والجهد الذي قمتم به من أجل المعركة». ثم أضاف: «أنا عاوز منكم 4 أشياء: أولًا، أن تزودوني بسرب ميراج آخر؛ ثانيًا، أن تزوّدوني بالنفط والغاز طوال أيام الحرب؛ ثالثًا، أن تشكل ليبيا قاعدة خلفية لي، وأن أنقل كل السفن وطائرات النقل إلى ليبيا؛ وأخيرًا، أن تزودوني برعيل صواريخ «الكروتال»، لأنني أريد أن أضعه في الإسماعيلية». فقلت له: «أنا موافق على الطلبات الثلاثة الأولى، أما الطلب الأخير بخصوص «الكروتال»، فهو ثلاث عربات قتال وعربة قيادة، ومعنى هذا أن فرنسا ستلغي الصفقة، أي ستلغي 200 قطعة «كروتال». وسوف نخسر الصفقة، وأنتم قلتم إنكم تريدون «الكروتال» كدفاع جوي متحرك عند التقدم في سيناء». كان السادات يعرف أنه يقوم بـ «حرب تحريك» بالاتفاق مع هنري كيسنجر، ويعرف أنه لن يكون هناك تقدم في سيناء. لما عدت إلى ليبيا، أبلغت الأخ معمّر بالأمر، فقال لي: «هذا صحيح. ولكن حينما يهزم سيقول إنّ سبب الهزيمة أننا لم نزوده بهذه العربات».

اتفقنا على أن نرسل إليه رسالة نقول فيها: «إن هذا الأمر سيقود فرنسا إلى إلغاء الصفقة، وإن ثلاث عربات «الكروتال» وعربة القيادة لن تغير شيئًا من نتيجة المعركة». بعد ذلك، اتصل الأخ معمّر بالرئيس بومدين هاتفيًا وقال له: «السادات قرّر الحرب الكارثية، وطلب منّا أن نبلغك بقرار الحرب». في الواقع، إنّ السادات لم يطلب منّا الاتصال بالرئيس بومدين، ولكن بومدين كان يقول دومًا: «لا يمكن للجزائر أن تشترك في حرب لا علم لها بها، ولم تستشر بشأنها». ولذا، ارتأينا أن نُعلم بومدين بقرار السادات؛ حتى لا يتخذ موقفًا سلبيًا من الحرب، ولأننا حرصنا على أن يقوم بومدين بتنفيذ «اتفاق حاسي مسعود». كنّا نعرف مسبقًا نتيجة الحرب. وبالفعل؛ فبعد مضي أقل من عشرة أيام من اجتماعي بالسادات، سمعنا عبر الأخبار ببداية الحرب. قرّرنا أن يوجد باستمرار أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة في مصر، ليتابع عن قرب مجريات الحرب، فذهب أولًا بشير هوازي، ثم ذهب عمر المحيشي. وفي أواخر أيام الحرب، سمعنا من إذاعة القاهرة بيانًا للقوات المسلحة المصرية يقول: «إن قواتنا تخوض قتالًا ضاريًا غرب القناة»، فعرفنا على الفور أن الكارثة قد حلت، وأن القوات الصهيونية عبرت القناة.

.....

توقفت القوات المصرية عند ضفة القناة، بحسب اتفاق السادات مع كيسنجر، وكان يريد من ذلك إعطاء نصر معنوي للجيش المصري. وهكذا ركز الصهاينة هجومهم على سورية؛ فكان حافظ الأسد يصرخ ويطالب السادات باستئناف الهجوم لتخفيف الضغط على الجبهة السورية. لقد كانت سورية تريد أن تكون حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 كحرب تحرير؛ بينما أرادها السادات حرب تحريك. قالوا لي: «تحت إلحاح حافظ الأسد، أمر السادات بأن تقوم إحدى فرقتَي الدبابات بتطوير الهجوم». وأعتقد أن السادات أقدم على ذلك بعد أن تأكد أن قدرات سورية قد دُمرت، وأنه يريد تدمير بقية القوة المصرية حتى يقول للجيش المصري وللشعب المصري: «ليس أمامي أي خيار. هذا ما كتبه الله عليّ». ولأن العدو فاجأ العرب بأن فرقة الدبابات «باتت مؤلفة من أربعة ألوية» خلافًا للوضع في حرب حزيران/يونيو 1967، بينما ظلت الفرقة المصرية مؤلفة من ثلاثة ألوية؛ لذا حينما هاجمت الفرقة المصرية، فوجئت بأن الفرقة الصهيونية مؤلفة من 4 ألوية، فدمرت الفرقة المصرية. طلبت القيادة العسكرية المصرية ضم بقية الفرقة إلى جناحَي الجيشين الثاني والثالث. وفي هذا الوقت، عبر أرييل شارون قناة السويس على رأس كتيبة دبابات، واستغل ما يُعرف بـ «ثغرة الدفرسوار»، وكان من المفروض أن يصل شارون على رأس الكتيبة إلى الضفة الغربية خلال 8 ساعات، لكنه وصل إليها بعد 18 ساعة بسبب الرياح العاتية. بيد أن هذا لم يغيّر شيئًا لأن القيادة العسكرية المصرية فقدت المبادأة.

وحين تمكن أول لواء صهيوني من عبور القناة والتمركز غربها، شنّت الفرقة المصرية الثانية دبابات هجومًا على القوات التي نجحت في العبور، لكنها دمرت، فقلت لهم: «كنتم تقولون لنا إن عدد الجيش المصري مليون ونصف مليون جندي، أين بقية الجيش؟»، فقالوا لي: «توجد فرقة مشاة - في هاكستب - من دون الليات، وكذلك الحرس الجمهوري»، فقلت بغضب: «طبعًا إذا كان لكل ضابط 7 أو 8 جنود لخدمته، فإن معظم الجيش يصبح إداريين».

بعد عودتي إلى قصر الطاهرة، اتصلت بالأخ معمّر، وقلت له: «ما توقعناه حصل، والموقف أخطر من خطير». فأسرعت في اليوم نفسه عائدًا إلى ليبيا، ومن المطار ذهبت إلى بيت عوض حمزة عضو مجلس قيادة الثورة، حيث كان الأخ معمّر وأعضاء القيادة في انتظاري. أبلغت الإخوة بالموقف، فاتصل الأخ معمّر بالرئيس بومدين وقال له: «ما توقعناه حصل. القوات الصهيونية عبرت القناة، وهي تحاصر القوات المصرية وتهدد القاهرة، علينا أن ننفذ ميثاق حاسي مسعود ونعلن المقاومة ورفض الاستسلام». ثم طلبنا منه أن يرسل قوات جزائرية على وجه السرعة. ثم اتصل الأخ معمّر بالرئيس اليوغسلافي جوزيف تيتو وأعلمه بالموقف، وطلبنا منه أن يبيعوا لنا أي كمية من احتياطي دبابات الجيش اليوغسلافي أو من مخزونه، واستطعنا بسرعة فائقة تجهيز ألف دبابة. ثم قررت أنا والأخ معمّر أن نذهب إلى مصر لقيادة المقاومة، وأعددنا لهذا الغرض شيفرة خاصة للاتصال بليبيا. أرسلنا إلى مصر على عجل نحو 40 ألف صاروخ حديث مضاد للدبابات، وقرّرنا تعبئة قواتنا على أمل أن يخلق ذلك موقفًا عربيًا. وبالفعل سافرت أنا والأخ معمّر إلى مصر، وتوجهنا من مطار القاهرة إلى قصر العروبة واجتمعنا بالسادات. كنّا نجلس في الشرفة، وكان السادات يراقب الجسر الجوي الروسي الذي يحمل الأسلحة، يهبط ويطير من مطار القاهرة، فقال السادات: «يا معمّر، يا عبد السلام بكم تريدون أن تساهموا في تعمير مدن القناة؟»، فنظرنا بذهول إليه وقلنا له: «القوات الصهيونية غرب القناة وهي تحاصر القوات المصرية وتهدد القاهرة؟»، فقال: «لا، هذا لا يهم. قولوا لي بكم تريدون أن تساهموا؟»، ثم قال: «روح يا معمّر ويا عبد السلام قولوا عني ما تقولون، أنني انهزامي، استسلامي، توبة. بطلت أحارب اليهود. دول اليهود ما يتحاربوش».

.....

المؤتمر الإسلامي والقمة العربية و«عودة مصر»

في الفترة 16-19 كانون الثاني/يناير 1984، عُقد في الدار البيضاء المغربية مؤتمر القمة الإسلامية الرابع. تمّ الترتيب لعقد المؤتمر بحيث يسبق عقد مؤتمر القمة العربية في الأردن. كان الموضوع الرئيس هو «عودة مصر» إلى المؤتمر الإسلامي. في هذا المؤتمر مثلت أنا ليبيا. كان المؤتمر مسرحية مُعدّة مُسبقًا. وكان من الواضح لي خلال جلسات المؤتمر أن الأمير فهد بن عبد العزيز والملك الحسن الثاني كانا يلقنان كلًا من الرئيس الغيني أحمد سيكاتوري والرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق، قبيل كل جلسة، بحيث يظهران مسألة عودة مصر كأنها مطلب إسلامي. الحقيقة أن عودة مصر كانت مطلبًا أميركيًا وعربيًا رجعيًا. كان الجميع في طرف، وأنا في طرف آخر. كنت أقاتل ضد «عودة مصر» إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، لأنني كنت أعرف جيدًا أنها كانت مقدمة لعودتها إلى جامعة الدول العربية، أو الأصح: عودة العرب إلى مصر المكبّلة بأغلال كامب ديفيد. قال لي الملك الحسن الثاني، رئيس المؤتمر: «سي جلود. لقد أعطيتك الكلمة 17 مرة»، فرددت عليه: «لأنني طرف وأنتم طرف». كان الفصل الأخير في المسرحية قد أعطي ليباسر عرفات خلال المراحل الأخيرة من النقاش. طلب عرفات الكلمة، وقال مخاطبًا الملك الحسن الثاني: «يا جلالة الملك، لا يوجد قرار بطرد مصر من المؤتمر».

ومما يدل على أن المسرحية كانت مُعدّة سلفًا، قول الملك: «أحضروا لنا قرارات الطائف»، فأسرع الحبيب الشطي لجلب المحاضر والقرارات؛ وبما أنني كنت الوحيد الذي يتصدى ويقاتل لمنع عودة مصر، فقد طلبت الكلمة وقلت: «آسف. إن الفصل الأخير من المسرحية قد أعطي لعرفات. أرجوكم احترموا عقولنا، لأننا جئنا على رأس ثورات ونمثل شعوبنا. نحن لم نصل إلى السلطة بالوراثة؛ وإنما نحن فوريون. ليس المهم ما كُتب، بل المهم هو الإرادة السياسية لمؤتمر الطائف. لا أعتقد أن السادات هو الذي قرر عدم الحضور، ثم إنّ مؤتمر وزراء الخارجية هو امتداد لمؤتمر القمة».

جلود مع الرئيس الفرنسي الأسبق فاليري جيسكار ديستان

اشتباك حدودي

قبل أن يقوم أنور السادات بزيارته الشهيرة إلى فلسطين المحتلة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1977، افتعل مواجهة عسكرية مع ليبيا على الحدود في حزيران/يونيو، وكان السبب في ذلك، إدراكه أنه سوف يواجه موقفًا صلبًا من ثورة الفاتح، وأن ليبيا سوف تعتبر خطوته هذه خيانة صريحة للأمة. وهكذا، ومن دون سابق إنذار، بدأت قوات مصرية عند الحدود مع ليبيا بمداهمة مقارّ الشرطة الليبية وإلقاء القبض على بعض الأفراد، ونقلهم إلى داخل الحدود المصرية. وردًا على هذا الاعتداء السافر وغير المبرر، قام العقيد عبد الكبير الشريف، آمر منطقة طبرق العسكرية، بعملية عسكرية خاطفة اجتاز خلالها الحدود المصرية، وتمكّن من إلقاء القبض على بعض الأفراد من الشرطة - ذاتية الحركة - وصواريخ «غراد» استهداف المواقع المصرية. في هذا الوقت تحركت قوة عسكرية مصرية في اتجاه قرية إمساعد، فاستهدفتها مدفعيتنا. وهاجمت كتيبة الدبابات هذه القوة، وقد تكبدت كتيبتنا بعض الخسائر.

وفي النهاية، انسحب المصريون وتراجعوا إلى داخل الحدود. في الواقع، كنت أشرف بنفسي على هذه المواجهة المتوزنة والمؤلمة والغريبة. وقد وجدتني أعاني معادلة صعبة: عدم تمكين السادات من تحقيق أي «انتصار» وهمي، أو شكلي، وفي الآن ذاته محاصرة «المؤامرة» ووأدها في مهدها على الحدود. وهكذا أيضًا قام سلاح الطيران المصري بمهاجمة مهبط الطائرات في قاعدة جمال عبد الناصر، كما قصف غرف نوم الطيارين الليبيين. ولحسن الحظ لم تقع خسائر بشرية لأننا قمنا بتغيير أماكن نومهم. وفي إثر ذلك، أخبرني بعض الضباط الليبيين أن الطيارين المصريين كانوا يقومون بالتحليق فوق قواتنا المنتشرة من طبرق إلى الحدود مع مصر، ولكنهم كانوا يلقون بحمولاتهم من القنابل والصواريخ بعيدًا عن قواتنا. هذا هو معدن الشعب المصري والجندي والضابط المصري.

في إحدى ليالي هذا الاشتباك الحدودي، انقطع الاتصال مع قواتنا في الجغبوب، فقال لي الأخ معمّر: «السادات احتل الجغبوب». فقلت له: «لا، من المؤكد أن هناك قوة عسكرية محدودة العدد محمولة بطائرات عمودية. جرى إنزالها بالقرب من قواتنا». وأضفت: «إن القوة المتمركزة في الجغبوب كافية للدفاع عنها، وأعتقد أن سبب انقطاع الإرسال أن الجندي المكلف باللاسلكي، ولشدّة حماسته، ترك الجهاز وذهب ليشارك في مقاومة القوة المصرية المهاجمة». وبالفعل، وفي الصباح عاد الاتصال اللاسلكي مع الجغبوب، وأبلغنا آمر المنطقة أن ثلاث طائرات مروحية أنزلت قوة محدودة وتبادلنا معها إطلاق النار، ثم انسحبت. بعد انتهاء المواجهة، ولأن الأخ معمّر وأعضاء القيادة اعتقدوا أنني أدرت المواجهة على نحوٍ جيد، فقد تقرر منحي شهادة الأركان.

وفي 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1977، بعد أن أعلنت وكالات الأنباء إقلاع طائرة الخائن أنور السادات إلى فلسطين المحتلة، شاهدت على شاشة التلفزيون السادات يهبط من الطائرة ويصافح الصهاينة. على الفور، اتصلت بالأخ معمّر، وكان في سرت. قلت له: «لا بد من إقامة الموقف العربي»، ثم أضفت: «سوف آذهب إلى سورية والعراق والجزائر». فقال لي: «السادات لم يقرر الذهاب إلى الصهاينة لو لم يكن متأكدًا أنه لا يمكن أن تجتمع دولتان ضده». ومع ذلك أصررت على السفر، وقلت: «نحن لا نيأس ولا نستسلم للأمر الواقع، سوف أحاول»، فقال لي مثلًا شعبيًا: «اذهب رشادة في بئر (أي أن محاولتك هذه مثل التفتيش عن حجر في بئر)».

أقلعتُ طائرتي في اليوم نفسه إلى دمشق. حصلت على موافقة السوريين والفلسطينيين على مشروع «التكتل العربي»، ثم سافرت إلى العراق. لكن العراقيين اشترطوا لإقامة «جبهة رفض» أن تعلن سورية رفضها القرار رقم 242. بعد إلحاح شديد مني، وافق العراقيون على حضور اجتماع بهذا الخصوص، ولكن ليس على مستوى الرئيس. أرسلوا وفدًا من عضوين بارزين في مجلس قيادة الثورة. من العراق سافرت إلى الجزائر واجتمعت بالرئيس بومدين. وافق بومدين على «تشكيل جبهة رفض» وقال لي: «حينما كنت أستمع إلى وكالات الأنباء وهي تبث خبر سفر طائرة السادات إلى فلسطين المحتلة، كنت أقول في نفسي: السادات سيعود من الجو. وأنه لن يكمل الرحلة. ولمّا شاهدت طائرته تهبط في مطار بن غوريون، فقدتُ صوابي وتصرفت كمواطن عادي وكسرت التلفزيون». وبالفعل، نتيجة لهذه المبادرة، اجتمعت ليبيا وسورية والجزائر والعراق واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية في طرابلس في الفترة 2-5 كانون الأول/ديسمبر 1977، لكن العراق كان غير جادٍّ في تأسيس جبهة صمود، وظل يشترط أن تعلن سورية رفض القرار الأممي رقم 242، وكان ردّ الرئيس الأسد أنه مستعد لرفض القرار، حينما تؤمّن أسباب المواجهة من دعم عسكري واقتصادي؛ ولذلك انسحب العراقُ، ومع ذلك تشكلت جبهة «الصمود والتصدي».

عبد السلام جلود مع جمال عبد الناصر

عبد السلام جلود في ليبيا (Getty)

معمر القذافي بين حافظ الأسد وأنور السادات في طرابلس خلال اجتماعات «اتحاد الجمهوريات العربية» في 1971/4/1 (Getty)

عقد مسؤولون أميركيون وروس أمس الإثنين، محادثات حول الاستقرار الاستراتيجي والضمانات الأمنية التي طلبتها موسكو، في إطار سيل من النشاط الدبلوماسي في أوروبا هذا الأسبوع بهدف نزع فتيل التوترات بعد التحشيد الروسي على حدود أوكرانيا

بداية صعبة للأسبوع الدبلوماسي

محادثات روسية أميركية في جنيف

في ظلّ أجواء سلبية وتصريحات لم تحمل تفاؤلاً، عقد مسؤولون روس وأميركيون أمس الإثنين في مدينة جنيف السويسرية، جولة محادثات حساسة حول الاستقرار الاستراتيجي، بعد أشهر من التوترات عالية المستوى لا سيما بشأن أوكرانيا المهددة بغزو روسي في أي وقت، وفق ما يرى الغرب. ودشنت محادثات أمس أسبوعاً دبلوماسياً ساخناً لنزع فتيل التوترات بين موسكو والمعسكر الغربي المقابل لها. إذ يرتقب عقد اجتماع بين حلف شمال الأطلسي وروسيا في بروكسل غداً الأربعاء، قبل أن يحصل لقاء الخميس في فيينا مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. لكن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، ينس ستولتنبرغ، استبق اجتماع الغد بالتقليل من فرص الوصول لنتائج، وبإطلاق التحذيرات لروسيا من «كلفة عالية» في حال مهاجمتها أوكرانيا، ما يؤكد بأن المخاوف وعدم الثقة لا تزال تحكم العلاقة بين موسكو والغرب، وأن يوما واحدا من المحادثات مع كل طرف، لن يصل إلى أي تفاهمات مرجوة، وهو ما كانت تصريحات مسؤولين من الطرفين قد أكدت عليه في وقت سابق.

وباشر الروس والأميركيون أمس الإثنين محادثات حول الاستقرار الاستراتيجي والضمانات الأمنية التي كانت قدمتها موسكو لواشنطن الشهر الماضي. وبدأ الاجتماع في الساعة الثامنة صباحاً بتوقيت غرينتش في مقر البعثة الأميركية في المدينة السويسرية بحضور مساعدي وزيري خارجية البلدين الأميركية ويندي شيرمان والروسي سيرغي ريابكوف. ولم يتبادل الاثنان النظرات إلا نادراً خلال التقاط الصور قبل الاجتماع. ووصل الوفد الروسي في موكب سيارات بعد الوفد الأميركي وسط حراسة أمنية مشددة.

وفيما أكد ريابكوف، عقب انتهاء المحادثات التي استمرت لأكثر من 7 ساعات، أنها كانت صعبة لكنها احترافية، أشار إلى أن الوفد الروسي كرر للجانب الأميركي عدم وجود أي نية لشن عمل عسكري ضد أوكرانيا. وأضاف أوضحنا قلقنا من عملية توسعة حلف شمال الأطلسي خلال المحادثات مع الجانب الأميركي.

وكشفت لهجة الدبلوماسي الروسي عقب عشاء جمعه بنظيرته الأميركية مساء أول من أمس الأحد، أن حواراً حاداً جرى بين الطرفين لا ينبئ بإمكان تقديمهما تنازلات. وتطالب موسكو بالحصول على ضمانات أمنية عبر معاهدات تشمل منع أي توسع مقبل لحلف شمال الأطلسي وخصوصاً في أوكرانيا وانضمام الأخيرة للحلف. وأكدت أنها لن تقدّم أي تنازلات بهذا الشأن.

وقال ريابكوف لوكالة ريا نوفوستي قبل اللقاء أمس: «أنا غير متفائل، ولكننا سنشرح بإلحاح أنه بدون إيجاد حل لهذه المسألة الرئيسية لن يكون هناك حوار بناء». كما نقلت وكالة «إنترفاكس» الروسية للأنباء عن ريابكوف قوله للصحافيين، إن اجتماعه مع شيرمان الأحد كان «معقداً، لكنه (كان) عملياً أيضاً». وشبه ريابكوف الوضع بأزمة الصواريخ الكوبية عام 1962، عندما كان العالم على شفا حرب نووية.

لم يتبادل ريابكوف وشيرمان النظرات إلا نادرا خلال التقاط الصور (دينيس بالبيوز/فرانس برس)

ستولتنبرغ: ليس واقعياً ترقب حل المشاكل نهاية الأسبوع

وأكدت شيرمان من جهتها، خلال عشاء العمل «دعم الولايات المتحدة للمبادئ الدولية المتعلقة بالسيادة والسلامة الإقليمية ولحرية الدول ذات السيادة في اختيار تحالفاتها»، بحسب بيان للخارجية الأميركية. وكتبت على حسابها على «تويتر» أن الأميركيين سيستمعون إلى «مخاوف روسيا ويشاركونها» مخاوفهم، ولكنهم لن يتطرقوا إلى مسائل لها علاقة «بأمن أوروبا بدون حلفائهم». كما اتخذت كل من موسكو وواشنطن مواقف حادة قبل هذه المفاوضات. فحذرت واشنطن من خطر وقوع «مواجهة»، فيما استبعدت موسكو أي تنازل. وقال ريابكوف قبل أيام، إنه من المحتمل جداً أن تسقط الدبلوماسية بالضربة القاضية من أول اجتماع. وحتى وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن سعى لخفض سقف التوقعات لما يمكن أن تتمخض عنه محادثات تحاصرها المخاطر الكبيرة والتهديدات. وقال في مقابلة مع شبكة «سي أن أن» أول من أمس الأحد «في اعتقادي إن مفاوضات الأسبوع (الحالي) لن تثمر عن أي انفراجة».

واعتبر وزير الخارجية الأوكراني دميترو كوليبا من جهته، في تغريدة على حسابه على تويتر أمس، أن «مطالب (الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين غير مشروعة وتؤثر على السلام والأمن الدولي».

وحشدت روسيا نحو 100 ألف جندي قرب الحدود مع أوكرانيا استعداداً لما تقول واشنطن وكييف إنه غزو محتمل، بعد ثماني سنوات من انتزاع روسيا شبه جزيرة القرم من أوكرانيا. وتنفي موسكو خطط الغزو وتقول إن ما تفعله هو مجرد انعكاس ورد فعل على ما تصفه بسلوك يتسم بالعداء والاستفزاز من جانب حلف شمال الأطلسي وأوكرانيا التي تميل نحو الغرب وتطمح للانضمام للحلف. والشهر الماضي، قدمت روسيا مجموعة ضخمة من المطالب من بينها حظر توسع حلف الأطلسي ووضع حد لنشاطه في دول وسط أوروبا وشرقها التي انضمت إليه بعد 1997. وترفض الولايات المتحدة والحلف قسماً كبيراً من المقترحات الروسية وتصفها بأنها لا تمثل أساساً يمكن البناء عليه. ودشنت محادثات أمس أسبوعاً دبلوماسياً ساخناً. ويرتقب عقد اجتماع بين حلف شمال الأطلسي وروسيا في بروكسل غداً الأربعاء، قبل أن يحصل لقاء الخميس في فيينا مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، منصة الحوار بين الشرق والغرب المنبثقة من الحرب الباردة. وقال الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ الذي سيجتمع مع الفريق الروسي في بروكسل يوم غد الأربعاء، إنه «من غير الواقعي ترقب أن تحل المشاكل بحلول نهاية هذا الأسبوع مع انتهاء الاجتماعات المقررة، ولكن ثمة أمل بأن «يتم الاتفاق على النهج الواجب سلوكه». وأضاف ستولتنبرغ، خلال استقباله نائبة رئيس الوزراء الأوكرانية أولغا ستيفانيشينا أمس، «ما نأمل فيه هو النجاح في الاتفاق على سبيل للمضي قدماً، وعلى عقد سلسلة من الاجتماعات، ونحن قادرون على الاتفاق على مسار». وحذر ستولتنبرغ في الوقت نفسه روسيا من «كلفة عالية» ستتكبدها في حال شنت هجوماً جديداً على أوكرانيا، مؤكداً دعم الحلف لحق أوكرانيا «في الدفاع عن نفسها». وقال «نريد أن نوجه رسالة واضحة إلى روسيا بأننا موحدون وبأن روسيا ستتكبد كلفة عالية اقتصادية وسياسية في حال استخدمت مجدداً القوة العسكرية ضد أوكرانيا».

بدورها، قالت ستيفانيشينا إن مطالب روسيا «لا يمكن النظر إليها من زاوية أنها موقف تفاوضي». وأضافت أنه «ليس من حق المعتدي أن يضع الشروط طالما أن الدبابات الروسية لم تغادر الحدود الأوكرانية».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

لا اتصال بين بوتين وبايدن

قال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف، أمس الإثنين، إنه لا توجد خطط لإجراء اتصال هاتفي بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأميركي جو بايدن في أعقاب المحادثات الروسية الأميركية في جنيف. وذكر بيسكوف أنه «خلال الاتصال الهاتفي الأخير بين الرئيسين الذي جرى عشية رأس السنة، أكدا استعدادهما لإجراء اتصالات جديدة إذا لزم الأمر». وأضاف: «سنرى إلى أين وصلت المحادثات، وبعدها سيكون واضحاً كيف يمكننا تقييم الوضع».

متابعة

بوتين وتوكاييف يعلنان الانتصار

شهدت كازاخستان أمس الإثنين، عودة للحياة الطبيعية بعد أسبوع من الاحتجاجات التي قابلتها السلطات بالقمع، فيما وضعت موسكو تلك الأحداث بإطار الإرهاب الدولي

شهدت كازاخستان، وخصوصاً أكبر مدنها ألماتي، أمس الإثنين، عودة تدريجية إلى الحياة الطبيعية، بعد أسبوع حفل بالتطورات الأمنية والعسكرية، على وقع الاحتجاجات الشعبية العارمة التي اندلعت في 2 يناير/كانون الثاني الحالي في الجمهورية السوفييتية السابقة، وقابلتها السلطة بحملة قمع دموية واستدعاء التدخل الروسي. وواصلت السلطات، أمس، سرديتها للأحداث التي قادت إلى سقوط عشرات القتلى واعتقال الآلاف، واصفة الاحتجاجات بمحاولة الانقلاب، فيما لم تقدم موسكو أي تصور زمني لمدة بقائها في كازاخستان. وشدّد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، خلال اجتماع قمة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي تضم روسيا والجمهوريات السوفييتية السابقة، على عدم سماح بلاده بـ«الثورات الملونة» في محيطها.

وحاول بوتين، أمس، تظهير النصر في كازاخستان، على ما وصفه بعدوان «الإرهاب الدولي» في هذا البلد، واعداً زعماء دول الاتحاد السوفييتي السابق بأن مظلة منظمة الأمن الجماعي ستحميهم. وقال بوتين، أمام القمة التي عقدت افتراضياً: «إننا نعلم أن الأحداث في كازاخستان ليست الأولى ولن تكون آخر المحاولات للتدخل في شؤون دولنا من الخارج، لكن التدابير التي اتخذتها منظمة معاهدة الأمن الجماعي أظهرت بوضوح أننا لن نسمح بزعزعة الأوضاع لدينا ولن نسمح بتطبيق سيناريو الثورات الملونة»، وهو وصف الكرملين للثورات التي يعتبر أن الغرب خطّط أو يخطط لها في حدائق روسيا الخلفية والجمهوريات السوفييتية السابقة. وقال بوتين إن القوات الروسية والحليفة لها التي أُرسلت إلى كازاخستان لمساندة السلطة ستغادر هذا البلد «ما إن تنجز مهامها». واعتبر أن كازاخستان كانت ضحية «إرهاب دولي»، مؤكداً أن هذه «العصابات المسلحة»، في إشارة إلى المحتجين وأعمال العنف التي رافقت الاحتجاجات، تمتلك «خبرة قتالية واضحة، وتمّ تدريبها في مراكز في الخارج».

وجاء كلام بوتين بعد تأكيد رئيس كازاخستان قاسم جومارت توكاييف خلال القمة أن انسحاب 2030 عسكرياً في إطار قوة منظمة الأمن الجماعي من بلاده سيتم قريباً. ووصف توكاييف أعمال العنف التي هزّت بلاده بـ«محاولة انقلاب» نفذها «مقاتلون مسلحون»، مشدداً على أن قواته لم ولن تطلق النار أبداً على متظاهرين سلميين. وكان توكاييف قد سمح الجمعة الماضي، بـ«إطلاق النار بهدف القتل» على من وصفهم بـ«قطاع الطرق المسلحين». وقال توكاييف: «لقد تحركت مجموعات مقاتلين كانت تتحين اللحظة المناسبة لها. ظهر هدفها الرئيسي بوضوح. كانت محاولة انقلاب»، متحدثاً عن قوات «إرهابية» منظمة تضم في صفوفها «إسلاميين ومجرمين ومخربين»، استغلوا الاحتجاجات على رفع أسعار المحروقات. وحول مدة بقاء القوة العسكرية بقيادة روسيا، قال توكاييف: «قريباً جداً ستنتهي عملية مكافحة الإرهاب واسعة النطاق وتنتهي معها المهمة الفعّالة التي توجت بالنجاح لقوة» منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

وعقب القمة، أكد المتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، أن مسألة إمكانية الانتشار الدائم لقوات حفظ السلام في كازاخستان لم تُطرح، موضحاً أن التدخل العسكري جاء في إطار «اتخاذ تدابير لوقف الشر». وأضاف: «هذه قصة ليست جديدة. لقد وجدت تأكيدها الواضح مرة أخرى في سياق الأحداث الأخيرة في كازاخستان».

في غضون ذلك، عادت خدمة الإنترنت مجدداً أمس في ألماتي، كما بدأت الحياة تعود إلى طبيعتها تدريجياً في البلاد، بعد أسبوع من الاضطرابات والقمع الدموي. وأعلنت وزارة الداخلية أن «عملية مكافحة الإرهاب مستمرة للحفاظ على الأمن والنظام»، مضيفة أن «الوضع استقر في جميع المناطق وتم تحرير المباني الحكومية التي تم الاستيلاء عليها». وبحسب بيان للحكومة، فقد تمّ إيقاف 7939 شخصاً في أعقاب الاحتجاجات. وكانت وزارة الإعلام قد سحبت أول من أمس، تصريحاً لها مفاده أن أكثر من 164 شخصاً قتلوا خلال الاضطرابات، لكنها لم تنشر حصيلة جديدة. وشكل هذا الرقم، ارتفاعاً بعدد قتلى الأسبوع الماضي، إذ كانت السلطات أعلنت مقتل 26 متظاهراً و16 عنصراً أمنياً وجرح 200 شخص.

(فرانس برس، رويترز، العربي الجديد، الأناضول)

■ في مثل هذا اليوم قبل ثماني سنوات عام 2014، كان أبو زرعة المحرمي أحد المغادرين لقرية دماج بالإكراه والتشريد ومغلوب على أمره. اليوم أبو زرعة يقود قوات العمالقة لتطهير محافظة شبوة بالكامل، وتم اليوم تحرير محافظة شبوة بالكامل.

■ عُدنا لكم بعد استكمال تحرير مديريات شبوة بالكامل، وبإذن الله الأيام المقبلة تلتحم جبهة مأرب مع جبهة شبوة والبيضاء وترصّ الصفوف، ويكون الانطلاق للتحرير الأكبر. تحرير كل تراب اليمن من رجس إيران ومخلفاتها. #شبوة_تنتصر.

■ شركة شيفرون الأميركية من أقدم الشركات استثماراً في النفط في كازاخستان. رغم هذا، فلكازاخستان خط أنابيب نفطي إلى الصين. تقاطع مصالح في كازاخستان تتجاذبه ثلاث دول: أميركا، الصين، روسيا. مصلحة كازاخستان في سيادتها واعتقادها بالحوار بعيداً عن الاقتتال بين الشعب والتدخل الأجنبي.

■ إذا كنت تعتقد أن النشر على وسائل التواصل الاجتماعي لا يفعل شيئاً، فاسأل نفسك لماذا شعرت القوة الإسرائيلية بالحاجة إلى ضرب وتدمير مبنى يضم مكتباً إعلامياً دولياً في قطاع غزة؟

■ يا ريت يتم عرض أسلحتنا التي نجبر الإسرائيليين بها للدخول إلى الملاجئ بالملايين، ونوقف بها مطار اللد عن العمل ونشل بها قبتهم الكرتونية عن العمل، ونخرج اقتصادهم بها عن الخدمة. هنا مقاومة فلسطين الباسلة. هنا غزة هاشم.

■ هل يعقل أن تترك إسرائيل إيران لهذا الوقت ولهذه المرحلة من نسبة التخصيب، وهي تعتقد أن إيران تشكل خطراً عليها، في حين ضربت مفاعل العراق النووي قبل أن يبدأ بالتخصيب؟ سؤال بريء جداً.

■ شعب العراق المبتلى لا يعنيه كيف يدخل النائب للبرلمان سواء بالكفن أو التك تك أو الزي الكردي، وماذا يردد من شعارات سبقه إليها نواب سابقون بلا فائدة، آمال الناس معلقة بما سيتحقق من وعود الأغلبية الوطنية التي نادت بها، وأجدها الفرصة الأخيرة للعملية السياسية قبل موتها المحتم وطنياً.